

أحوال الأرض

العدد 28 - نيسان / ابريل 2023

مصطلحات العدد

- الثنائية/المتنوية
- القواعد الأمرة للقانون الدولي

المقال الافتتاحي

حالة من التحولات

تطورات إقليمية

- مستجدات بشأن زلزال تركيا-سوريا
- السودان: الانتقال من العمل الخيري إلى التنمية المستدامة
- برشلونة تقطع العلاقات مع تل أبيب
- إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سياق الاستجابة إلى أزمة الغذاء العالمية
- تمويل التحول الأخضر في مصر
- المجتمع المدني العربي يستعرض التقدم في عملية التنمية

مقالات الأعضاء

- الضم والتوسع... التشريد وإعادة التوطين: فضح الأجندة الصهيونية الإسرائيلية
- Humanitas-Solidaris (الكاميرون)

تطورات عالمية

- دعوة للانضمام من أجل التعلم والمناصرة، للعدالة المناخية والانتاج الاجتماعي للموئل
- الكاميرون: إخلاء قسري لسكان فالي بيسينج
- حقوق الطفل والبيئة
- الأرض، والتزامات الدولة وفقاً للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- مستجدات بشأن آلية أصحاب المصلحة في موئل الأمم المتحدة
- الاستيلاء على أراضي كشمير الواقعة تحت الاحتلال الهندي

المشاركون في هذا العدد

- Franck-Olivier Kaoumé
- Imraan Mir
- احمد منصور إسماعيل
- جمال طلب العملة
- جوزيف شكلا
- جيهان أوزنشارشئتئبا بايصال
- شروق ضياء عيد
- هيذر العايدى
- هيلي دوشنسكي
- ياسر عبد القادر

حالة من التحولات

تعتبر الأرض والكون الأكبر في حالة حركة وتحول دائمين. فلا شيء يوضح هذا بشكل أفضل في الفترة الأخيرة، سوى [الصور](#) التي عادت إلينا من تلسكوب جيمس ويب (James Webb Telescope)، في يوليو/تموز ٢٠٢٢. ويشكل تغير المناخ خطراً كبيراً على الحياة الأرضية كما نعرفها. لم يؤد بعد هذا الخطر، وبشكل كاف إلى إحداث تغيير كافي في السلوك البشري، حيث أن التحول المناخي يتجاوز مرحلة الوقاية، كما اختتم الفريق الحكومي الدولي لتغير المناخ [التقرير التجميعي لعام ٢٠٢٣](#). وبما أن التغيير غالباً ما يبدأ في الذهن، يبدو التحول المطلوب في الفكر الاجتماعي الآن ممكناً في الضوء المزدهر للعلوم، والمصحوب بدعوات للتطور إلى ما وراء [الثانية/المتنوية](#) السائدة، والتي تبعدنا عن المجال الحيوي، وتُبرر الاستهلاك الشرس للبيئة، والمحفة للثقافة الاستعمارية. ويقدم قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة [الأخير](#) الانسجام مع الطبيعة، مؤشراً صغيراً ولكنه مهم على هذا التحول المتأخر.

ومع ذلك، تسعى المشاريع الحالية في جميع أنحاء العالم، إما إلى التخفيف من حدة الانتقال المشؤوم، أو التكيف معه، ويتم [استعراض](#) التركيز على التحول الأخضر في مصر، وتمويلها للعمل المناخي، كنموذج في هذا العدد من نشرة *أحوال الأرض* /Land Times، كنتاج لأبحاث شبكة حقوق الأرض والسكن (HLRN)، من أجل تطوير منهجية، وأداة لتتبع مماثل للعمل المناخي والتمويل في أداة واحدة.

كما تحفز الأحداث السياسية والتطورات الجارية، التحول الذي يؤثر على نمط الحياة على الأرض وشعوبها. وتتزامن هذه الفترة مع إحياء الذكرى ٤٧ ليوم الأرض في فلسطين (٣٠ آذار/مارس)، وتميز الاحتفال بهذه المناسبة، ببيان صادر من عضو التحالف الدولي للمونل- القدس. في سياق مماثل لنزع ملكية الأراضي والممتلكات، ونقل السكان، والتحكم الديموغرافي، كما تم تأريخ تحول كشمير من الاحتلالات المتعددة إلى الضم الهندي هنا، بمساهمات من جهود المراقبة من قبل شبكة العمل الاستشارية لعلماء كشمير (KSCAN) ومشروع كشمير للقانون والعدالة (KLJP).

كان التحول الديمقراطي المتوقع في السودان أصبح بطيئاً ومخيباً للأمل، وشابه العنف والمزيد من النزوح. وفي هذا العدد الثامن والعشرون ٢٨ من نشرة *أحوال الأرض* /Land Times، يطلع القراء على [المستجدات بشأن](#) الجهود المشتركة لمواكبة المجتمع المدني السوداني، في تحوله من حدود التدخل الخيري والإنساني، إلى أدوار تنموية ائمانية تعزز الحلول الدائمة لملايين النازحين في البلاد.

كما تشكلت مدخلات [تقرير](#) شبكة حقوق الأرض والسكن، مع الأعضاء والشركاء اليمينيين إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR)، تكلمة ونقطة تشابه مع حالة السودان، لا سيما في توصياتها إلى اللجنة، من أجل إنشاء مؤسسة مدنية في اليمن في مرحلة الانتقال، والخروج من النزاع والتي من شأنها تعويض الحرمان من الأراضي السابقة، وتقديم المشورة للسياسة المستقبلية، بشأن حوكمة الأراضي. ويبدو أن الملاحظات الختامية للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بشأن اليمن، في دورتها الأولى، التي أعقبت اعتماد [التعليق العام رقم ٢٦](#)، تؤيد هذا المفهوم كوسيلة للدولة لإعمال التزاماتها بموجب العهد.

كما يبرز الوضع في اليمن، وكذلك سوريا وفلسطين، في [مقال](#) يستعرض الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السياق العالمي، مع التركيز بشكل خاص على النوع الجنساني وحالة النزاع والاحتلال والحرب. كما يستشهد بالمساهمات الحيوية لصغار منتجي الأغذية في كل مكان، الذين يشاركون بالفعل في التحول المطلوب في النظام الغذائي، الذي يسعى إلى تحقيق السيادة الغذائية، والتحول الزراعي الإيكولوجي، لكن هذه الجهات الفاعلة لا تحظى عادة بالاعتراف أو الدعم.

كما إن الاحتلال الإسرائيلي والحرب وممارسات الفصل العنصري، في جميع أنحاء فلسطين، يواجه مطالب بالاستجابة المحلية من المواطنين في المدن البعيدة. كما ورد في تقرير آخر، فقد قطعت عمدة برشلونة مؤخراً علاقات التوأمة مع تل أبيب. ودعمت شبكة حقوق الأرض والسكن، قرار العمدة بقطع العلاقات مع العاصمة الإسرائيلية في [نداء عاجل](#) (لا يزال مفتوحاً) كإجراء يتوافق مع [التزامات حقوق الإنسان خارج الحدود الإقليمية](#) للمدينة بموجب [القواعد القطعية \(القواعد الأمرة\)](#) للقانون الدولي.

ويتابع أعضاء شبكة حقوق الأرض والسكن - التحالف الدولي للمونل، الوضع في تركيا منذ فترة طويلة، في تحول البلاد إلى اتباع سياسات ليبرالية جديدة، في ظل العقدين الماضيين، من حكومة حزب العدالة والتنمية. وشهد هذا التحول تسليح شديد لقطاع الإسكان، وازدهار المضاربة العقارية مصحوباً بالفساد على أعلى مستوى. وبيالغ الحزن، يعيد هذا العدد من نشرة *أحوال الأرض* /Land Times طباعة وترجمة، تقريرها من التركية، عن كيفية إثارة الزلازل الأخيرة في تركيا-سوريا، مرة أخرى، المطالبات بمساءلة المسؤولين الذين يفضلون المال على الناس، وهي السياسة التي أدت إلى تفاقم الخسائر الأساسية في الأرواح والممتلكات مرة أخرى.

أبعد من ذلك، فقد لفتت الدعوة العامة من قبل عضو التحالف الدولي للمونل، [Humanitas-Solidaris](#) - (الكامبيرون) انتباهنا وتضامننا العملي في شكل [نداء عاجل](#) (لا يزال مفتوحًا)، يطالب بتعويض منات العائلات التي تركت بلا مأوى ومعدمة بسبب سلسلة من عمليات الهدم في مجتمع وادي بيسينجي الفقير في العاصمة الاقتصادية للبلاد دوالا (Douala). ويشمل انتقال الضحايا الآن، في البحث عن مأوى أينما وجدوه، أو تضاعف الأسر في أماكن أخرى، أو البحث عن ملاذ في قرى الأجداد، أو من المحتمل تشكيل مستوطنة غير رسمية أخرى، تعمق فقرهم وتديم تعرضهم لمزيد من سوء المعاملة والتشريد.

وبنظرة متفائلة في إحداث تغيير إيجابي، يستعرض هذا العدد [التعليق العام الجديد رقم \(٢٦\)](#) للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بشأن الأرض [ومشروع التعليق العام رقم \(٢٦\)](#)، للجنة حقوق الطفل، بشأن حقوق الطفل والبيئة مع التركيز بوجه خاص على تغير المناخ. ومع بعض التحذيرات، تنفيذ شبكة حقوق الارض والسكن إلى أن كلاهما، يعد من التطورات الإيجابية في التطور المستمر لمصادر القانون الدولي.

ومن المحتمل أيضاً، أن يكون التطور إيجابياً نحو [آلية لإشراك أصحاب المصلحة الجديدة](#) في إصلاح حوكمة مونل الأمم المتحدة. وقد استغرق عملية تحول وكالة الأمم المتحدة، منذ اعتماد جدول الأعمال الحضريّة الجديدة في عام ٢٠١٦، وهيكّل حوكمة جديد، وقتاً أطول مما كان متوقعاً، ولكن يبدو الآن أنه يسير على الطريق الصحيح نحو قرار مؤكد لجمعية مونل الامم المتحدة المقبلة في يونيو ٢٠٢٣.

كما يقدم هذا العدد من نشرة *أحوال الأرض / Land Times*، تقرير عن [المشاركة المدنية](#) في المنتدى العربي للتنمية المستدامة، مع استعراضاً مختلطاً للدول وأداء [أجندة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠](#). غير أن ما يدعو إلى التشجيع، هو الدور المتطور والمدخلات الحاسمة من المجتمع المدني في المنطقة، التي تدعو إلى التغيير المنهجي والتقدم على الرغم من كل المصاعب.

ومن جانبه، يقدم التحالف الدولي للمونل [الدعوة إلى تعيين ميسرين](#) للإصدار الجديد لمشروع التعلم المشترك والدعوة، والذي يركز، في هذه الجولة، على بناء القدرات والقوة الاجتماعية، والدعوة إلى التغيير المنهجي على مستوى السياسة في مجالين: البيئة المستدامة وسط تغير المناخ، [والإنتاج الاجتماعي للمونل](#).

لا تزال جميع العمليات المذكورة في التقارير في حالة تغير مستمر، وتعكس التحول المستمر.

السودان: الانتقال من العمل الخيري إلى التنمية المستدامة

في البلاد التي تمر بمرحلة انتقالية، أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع المدني، بصفة عامة، والمنظمات غير الحكومية، بصفة خاصة، هو كيفية تطويرها من الأعمال الخيرية وأعمال الإغاثة، في الأزمات، إلى أدوار تنموية أكثر نضجاً. وينطوي هذا التحول على التطوير والمساهمة في المؤسسات التي تصوغ وتنفذ سياسات إنمائية.

وكان هذا أساس مشروع شبكة حقوق الارض والسكن (HLRN)، الحالي، وبالتوأمة مع شريكها من السودان، مركز إستدامة لحوكمة الأراضي والبيئة، حول حوكمة الأراضي: نحو حلول دائمة لإعادة توطين النازحين داخليا في السودان. وبدعم من الشبكة العالمية لطاقت أدوات الأرض (GLTN)، في إطار مبادراتها للأراضي العربية. ويسعى التحالف الدولي للموئل- شبكة حقوق الارض والسكن (HIC-HLRN)، إلى دعم نتائج وتوصيات هذا التقييم السريع لاحتياجات التعلم والقدرات للنازحين داخليا والمنظمات المحلية الرئيسية العاملة في المساعدات الإنسانية للنازحين في السودان.



ومن بين هذه النتائج الرئيسية، مسألة جبر الضرر لضحايا الإخلاء القسري، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كجزء لا يتجزأ من الإطار المعياري لكل من الحلول الدائمة وبناء السلام، ودعم تحول منظمات المجتمع المدني المحلية، لتطوير أدوار تتجاوز الحدود الحالية والمحصورة في تقديم الخدمات الإنسانية، نحو حلول دائمة للنازحين داخليا في السودان، حيث أن ترتيبات التمويل التي تقدم فقط للتدابير الطارئة، قد لا تصلح كرد للحقوق أو أي شكل اخر من أشكال الجبر.

ووفقا لاستجابات الاستبيان، الذي تم مشاركته مع ٩٢ مشاركا، أشاروا في الدراسة الاستقصائية بصفة خاصة، إلى احتياجات وحقوق ومصالح المجتمعات المضيفة، والأولوية الوطنية لبناء السلام، كجزء لا يتجزأ من الحلول الدائمة المنشودة. وفي حين أن غالبية النازحين داخليا الذين يحتاجون إلى حيازة أمانة للأراضي ومسكن لائقة، قد اقتنعوا من قراهم الريفية الأصلية بسبب النزاع في ظل العقدين السابقين من الحكم العسكري، وهذا السياق يتطلب من منظمات المجتمع المدني المحلية، أن توسع رؤيتها وأنشطتها البناءة إلى ما هو أبعد من العمل الخيري، لإعمال إمكاناتها في تولي أدوار في صياغة السياسات وتنفيذها في المرحلة الانتقالية في السودان.

وناقش المشاركون أيضا تعاريف ونهج متعددة للعدالة، مع التركيز على العدالة التصالحية والعملية الطويلة المتوقعة للعدالة الانتقالية في السودان. وأعربوا عن قلقهم إزاء دمج الحلول لمواجهة التحديات الإنمائية التي يواجهها جميع السودانيين الذين يسعون إلى وسائل معيشية متنوعة، لا سيما مع المجتمعات المضيفة في حالات عودة النازحين داخليا، أو إعادة توطينهم.

وفي هذا السياق، فإن إنشاء مرصد مدني للأراضي على نطاق وطني، يعد مسألة هامة وعاجلة، لأنها يمكن أن توفر دور استشاري غير سياسي وغير قبلي وغير عسكري، ومن شأنه مراعاة القيم والوظائف المتعددة للأراضي، بما في ذلك التزام الدول في الخطة الحضرية الجديدة لضمان الوظيفة الاجتماعية للأرض، بما يتجاوز مجرد أمولة الأرض كملكيات.

ويمكن لنهج حق الإنسان في الأرض، الذي يتبعه المرصد المدني للأراضي أن يحسم تفسيرات متعددة لإشارات اتفاقية الدوحة للسلام بشأن الأراضي المسجلة في دارفور. ووفقا لأحكام التعليق العام رقم ٢٦ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الأراضي، سينظر في أشكال متعددة من الحيازة المشروعة، بما يتجاوز الحيازة الحرة فقط. أيضا مع الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان، فيما يتعلق بالأراضي، يوفر الدعم التقني اللازم للجنة الوطنية للأراضي، ومفوضية أراضي دارفور، لتوفير ولايات وهيكل مؤسسية واضحة، والإجراءات الإدارية لمعالجة القضية الحرجة، لاحتلال الأراضي في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وأماكن أخرى في السودان، واستكشاف بدائل لضمان حيازة الأراضي للفئات الأكثر ضعفا.

وفي خضم الأفاق الواعدة من مشروع توأمة بين شبكة حقوق الأرض والسكن وبين مركز استدامة لحوكمة الأراضي والبيئة، لمنظمات المجتمع المدني السوداني، التي تلعب أدواراً هامة في التنمية والسياسة، نذكر الجميع خلال نفس الفترة، بمدى هشاشة الأمور المتعلقة بالأراضي، حتى خلال عملية التحول الديمقراطي الموعودة وعمليات العدالة الانتقالية. في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢، اشتعل النزاع القبلي العنيف من جديد في منطقة واد الماحي في ولاية النيل الأزرق، وبلدات السد، حيث ورد أن [ما لا يقل عن ٧٠ ألف شخص](#) قد نزحوا داخل الولاية وخارجها منذ منتصف يوليو/تموز.

وإثناء هذه التغيرات المناخية، ادت الأمطار الغزيرة من مايو/أيار إلى سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢ إلى حدوث فيضانات أثرت على نحو ٣٤٩,٠٠٠ ألف شخص، ودمرت ما لا يقل عن ٢٤,٨٠٠ ألف منزل، وألحقت أضرارا بـ ٤٨,٢٠٠ ألف منزل آخر في ١٦ ولاية من أصل ١٨ ولاية. وغمرت المياه مخيمات النازحين داخليا، التي تعد واحدة من أكثر الأزمات إهمالا في العالم، وعانت من ١٤٦ حالة وفاة واصابة أكثر من ١٢٢ شخص منذ بداية موسم الأمطار في يونيو/حزيران. وتؤكد هذه التطورات إهمال هذه الفئة الضعيفة من السكان التي تعاني بالفعل من كارثة من صنع الإنسان تتمثل في النزاع العرقي السياسي. وتستنفذ الموارد الطبيعية حول المخيمات نتيجة لفجوة المساعدة الغوثية/عدم وجود مساعدات إغاثة. وفي نفس الوقت ، كان للنزاعات حول استخدام الأراضي في دارفور عواقب بيئية خطيرة وسط ما تم وصفه النزاع الأول حول تغير المناخ، والذي تناولته أيضا شبكة حقوق الارض والسكن، في تقريرها عن اليوم العالمي للموئل لعام ٢٠٢٢ من قاعدة بيانات الانتهاكات: سعيًا لتحقيق العدالة المناخية.

الصورة: لقاء مع المستفيدين من المشروع، وآليات التسوية المجتمعية، ولجان بناء السلام في الفادو، محلية عسلاية، شرق دارفور، السودان.
Source: [UN News](#).

مستجدات بشأن زلزال تركيا-سوريا

مع حدوث موجتي الزلزال المأساوي الذي وقع في ٦ فبراير، والذي دمر جنوب شرق تركيا وشمال غرب سوريا، قدم التحالف الدولي للموئل-شبكة حقوق الارض والسكن (HIC-HLRN) ترجمة ونشر مقال في صحيفة بيرغون Bir Gün، بقلم د. جيهان أوزونشارشلي بايسال Cihan Uzunçarşılı Baysal. حيث أشار المقال الى الدروس المستفادة والتحذيرات المتكررة المرفوضة، والقرارات السياسية التي أدت الى تفاقم الدمار والخسائر الناجمة عنه. وتعيد نشرة أحوال الارض/Land Times في عددها الحالي ٢٨، نشر هذا المقال مع تحديث للأرقام في هذا العدد.

أين الدولة؟

٦ فبراير زلازل كهرمان مرعش Kahramanmaraş:



أعلن وزير البيئة والتحضر في البلاد التي تقع ٧٠٪ منها في منطقة زلزال، بفخر أنه تم تقديم ١٠,٢٥٠,٠٠٠ طلب في جميع أنحاء البلاد للحصول على عفو البناء الذي انتهى في ١٥ يونيو ٢٠١٩. لعدة أيام، أذاعت شاشات التلفزيون رسالة: «أعزائي الأعمام والجندات والعمات والإخوة والأخوات، الدولة لديها بشرى سارة لكم». وأبلغت أن الدولة ستتصالح وتتعامل مع مواطنيها بـ «يد التعاطف». كما إن الجميع يتذكر لائحة العفو عن البناء لعام ٢٠١٨ الصادرة عن حزب العدالة والتنمية تحت اسم إعادة إعمار السلام. في عام ٢٠١٨، قبيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية مباشرة، حيث قام حزب العدالة والتنمية بدعاء شديد بدفع القانون، الذي ألغى التزام الدولة بمقاضاة هدم المباني غير المرخصة أو غير القانونية، إلى ساحة الانتخابات. وتم تخصيص جوهر الموضوع بجملة: مقاومة المبنى للزلزال هي مسؤولية المالك. وأوضح محمد أوصل زاسكي، وزير البيئة والتحضر آنذاك، بحماس هذه الايماءة الفارقة في زيارته إلى إزمير في يونيو ٢٠١٨، المدينة التي ستهتز ب زلزال في ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٠:

وفقا للقانون، يأتي المواطنون بموافقتهم الخاصة ويذكرون انتهاكات تقسيم المناطق. بعد أن تحدد السلطة المعنية قيمة الممتلكات غير المرخصة/التوسع غير القانوني للممتلكات، يعطي المواطن ٣٪ منها للدولة. إنهم يشطبون ديون بعضهم البعض.

بالتزام يذهل حتى أكثر الأنظمة النيوليبرالية التي اعتمدت رفع القيود والتحرر من الضوابط التنظيمية، أعلنت الحكومة أن الدولة تخلت عن التزامها بحماية وتأمين أرواح وممتلكات مواطنيها، وبالتالي، إنهاء العقد الاجتماعي من جانب واحد، وتسليم كل المسؤولية، في حالة الزلزال، لمواطنيها مقابل رسوم معينة!

أعلن بكل فخر وزير البيئة والتحضر في البلاد، الذي يقع ٧٠٪ منها في منطقة زلازل، أنه تم تقديم ١٠,٢٥٠,٠٠٠ طلب على مستوى البلاد للحصول على عفو البناء، والذي انتهى في ١٥ يونيو ٢٠١٩.

مع الوضع في الاعتبار أنه قد قدم [٢٩٤,١٦٥] طلب لازالة تقسيم المناطق من عشر مدن تركية تضررت من الزلزال وهي (كهرمان مرعش، غازي عنتاب، شانلي أورفا، ديار بكر، أضنة، أديمان، عثمانية، هاتاي، كيليس وملاطية)، حيث زاد عدد القتلى والمصابين يوماً بعد يوم حيث بلغ عدد القتلى ٥٧,٣٠٠: أكثر من ٥٠ ألف في تركيا وحوالي ٧,٢٠٠ في سوريا) ويتجاوز عدد الجرحى ١٢٩,٥٠٠ (١١٥ ألف في تركيا و ١٤,٥٠٠ في سوريا).

يمكن القول أن عفو البناء الذي تم إدخاله إلى الساحة السياسية من أجل سد ثغرات الميزانية وزيادة أصوات حزب العدالة والتنمية كان له تكلفة باهظة، ولكن هذه التكلفة ستصبح أكثر ثقلاً.

أولاً، وباء كوفيد، والآن، الزلزال علمنا أن الحق في الحياة لا يمكن فصله عن حق الإنسان في السكن اللائق. إذا كان حماية الحق في الحياة، وهو الحق الأكثر قدسية، هو سبب وجود الدولة. إذا فان واجب الدولة الأساسي هو انشاء مجمعات سكنية ومدن صالحة للعيش ومرنة، بجانب تنظيم وتجديد المباني القديمة والبنية التحتية.

«أين الدولة؟» تحولت إلى صرخة مشتركة عبر المنطقة يتردد صداها من ضحايا الزلزال، في محاولة يائسة لإنقاذ أقاربهم تحت أنقاض منازلهم وبين الأكوام، ودون الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، مثل المأوى والتدفئة والغذاء والماء. بدلاً من ضمان سكن آمن وميسور التكلفة وصالح للعيش للمواطنين، لجأت حكومات حزب العدالة والتنمية بدلاً من ذلك إلى بناء مشاريع الإسكان الفاخرة. وبدلاً من معالجة المناطق المحفوفة بالمخاطر، فقد وضعوا أعينهم على الأحياء القوية ذات الأرباح الحضرية المرتفعة ووضعوا مخططات لإعادة التنمية، حيث قاموا بتجريف الأرض، مما أدى إلى تزايد عمليات الإخلاء القسري.

على حساب حق مواطنيها في الحياة، قاموا بسن قوانين شعبية لتقسيم المناطق لإنقاذ الموقف. وبدلاً من تفعيل آليات مراقبة القانون، تظاهروا بفحص وتفقد المباني والمنشآت.

وقد قام حزب العدالة والتنمية بتعديل قانون المشتريات العامة ١٩٥ مرة من خلال منح تصاريح البناء للمناطق ذات الأراضي المهترئة، أو حتى على خطوط الصدع منذ توليه السلطة في عام ٢٠٠٢. وحتى أراضي التخديم المخصصة للزلازل ولخيام المدن والاماكن العامة الحضرية، والتي تعد اهم الاحتياجات في منطقة الزلزال، تم الاستيلاء عليها من قبل مراكز التسوق والفنادق والمنازل والمراكز التجارية وما إلى ذلك.

أصمت الحكومة آذانها للعلم، فتعلقت السلطة السياسية الأبواب أمام العلماء وتحافظ على هذا النظام غير العادل عديم الضمير وغير الشرعي من خلال التلاعب بالقانون من أجل بقائها (السياسي) وتحويل مصادر رأس المال إلى المؤيدين.

اضطر أحد الناجين من زلزال أكتوبر ٢٠٢٠ من بايراكلي، إزمير، إلى العيش في مساكن معرضة للخطر بسبب الظروف الاقتصادية، مع العلم أنها غير آمنة. بعد أن حوشر في الزلزال، أوضح: «لقد وجدنا أنفسنا محاصرين بين المحفظة وكفن الدفن». بعبارة أخرى، فإن الحكومة التي لا تستطيع توفير مأوى آمن، وصالح للعيش لمواطنيها في مساكن اجتماعية في اطار ظروف اقتصادية معيشية، تجبرهم، بدلاً من ذلك، على الاحتماء في كفن الدفن. أن السبب الرئيسي لتلقي العديد من قرارات عفو البناء هو حقيقة أنه لم يتم بعد وضع سياسة إسكان عادلة، بما في ذلك المستأجرين. يُترك السكان لتلبية احتياجاتهم السكنية. لقد انهارت الدولة قبل الزلزال بوقت طويل. ومن منظور حق الإنسان في السكن، فإن الدولة غير موجودة على الإطلاق.

وأشار الرئيس أردوغان إلى مشاريع إدارة الإسكان الجماعي TOKİ في فان وإزمير، المدينتين اللتين تعرضتا للزلازل في عامي ٢٠١١ و ٢٠٢٠ على التوالي أثناء خطاب له للسكان المتضررين من الزلزال الأخير. أين مدن الحاويات للسكان المستأجرين في فان اليوم؟ [انظر الالتماس المقدم إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالسكن اللائق نيابة عن ضحايا زلزال فان، ٢٠١٤]. لا أحد يعرف ما حدث لهم. لا يزال الناجون من زلزال إزمير يقاتلون من أجل الحق في سكن ملائم. ويقع العبء بالكامل على المقاول من الباطن وإدارة الإسكان TOKİ. بينما يجلسون، يفركون أيديهم على الأرباح من الرأسمالية الكارثية، حيث إن أسهم شركات الأسمنت تحقق أرباحاً هائلة في سوق الأسهم.

ثم جاء الزلزال صارخاً. وولفت العلماء الانتباه إلى صدع شرق الأناضول منذ سنوات. بعد زلزال إيلازغ الذي بلغت قوته ٦,٨ درجة في ٢٤ يناير ٢٠٢٠، أشار العلماء، بمن فيهم ناسي جورور، إلى مخاطر كهрман مرعش ومحيطها. وقد فحص الصحفي محمد كيزماز ٧٥ مقترحاً بحثياً مرتبط بالزلازل - من الأحزاب السياسية لحزب الشعب الجمهوري CHP (٤٦)، حزب الشعب الديمقراطي HDP (١٧)، الحزب الجيد İYİ (٨)، حزب الحركة القومية MHP (٣)، حزب العدالة والتنمية AKP (١) - تم تقديمها إلى الجمعية الوطنية الكبرى منذ يوليو ٢٠١٨. ووجد أنه لا تزال جميع الاقتراحات التي قُدمت بعد زلزال إيلازغ لعام ٢٠٢٠، قيد النظر باستثناء خمسة مقترحات. وقد أعدت لجنة التحقيق البرلمانية تقريراً في يوليو ٢٠٢١ بناءً على هذه المقترحات الخمسة المعتمدة.

مرة أخرى، وفقاً لـ لبحث كيزماز، كانت النتائج حول مخاطر المخزونات السكنية في ملاطية وهاتاي وغازي عنتاب مذهلة. وتمت تغطية هذه المناطق التي ضربها زلزال ٦ شباط/فبراير في التقرير الذي نوقش في الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا. ليس فقط العلماء ولكن أيضاً البرلمان يُعلن لاغياً وباطلاً بسبب حكم الرجل الواحد.

كما لو أن هذا لم يكن كافياً، نشرت غرفة المهندسين الجيولوجيين (JMO) التابعة لاتحاد غرف المهندسين، والمهندسين المعماريين الأتراك (TMMOB)، سلسلة من التقارير في عام ٢٠٢١، تحت عنوان «المدن التي تعيش على التصدعات». ومن بين المدن التي أصابها الزلزال وشملتها التقارير، كهрман مرعش، وهاتاي وعثمانية. في تقرير كهрман مرعش المؤرخ ٢ مارس ٢٠٢١، تم توجيه تحذيرات جديدة من خلال لفت الانتباه إلى النشاط الزلزالي في المدينة:

يعد بازارجيك، أو تورك او غلو جزء من صدع شرق الأناضول، الذي يمر ١٠-١١ كم جنوب وسط المدينة، ولم ينتج عنه أي زلازل مدمرة منذ عام ١٥١٣. حيث إن لديه القدرة على إنتاج زلازل بقوة ٧,٤ درجة. وهو أحد الصدوع الزلزالية الهامة في تركيا حيث يتوقع حدوث زلزال.

ويفت تقرير هاتاي المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠٢١ الانتباه إلى هيكل وبنية الأرض الغربية للمدينة ويؤكد أن موجات الزلزال تتضخم بسبب هذه النوعية من التربة وتنقل إلى المباني والمنشآت. ويواصل التقرير [بمزيد من التحذيرات](#):

مركز مدينة هاتاي (أنطاكيا ودفني)، بما في ذلك مناطق هاسا، وكيرخان، ورايهانلي، ودورتبول، ومركز منطقة إرزين، إضافة إلى ٢٥ حيًا يقع على خطوط الصدع النشطة، أو على المناطق من الشرق. يعتقد أن هاتاي، التي واجهت العديد من الزلازل المدمرة في الفترة القديمة، يجب أن تبدأ بشكل عاجل سلسلة من الدراسات، من أجل منع تأثرها بأضرار الزلزال.

ويذكر أن غرفة المهندسين الجيولوجيين (JMO) ستقدم أيضًا المشورة من خلال تقديم توصيات إلى المسؤولين المحليين. وفي هذا السياق، من بين الاقتراحات وضع خطط رئيسية للزلازل على وجه السرعة في المدن ذات الصلة.

الحكومة التي، بدلاً من العمل من أجل مدن آمنة ومساكن صالحة للمعيشة، أعطت الأولوية للإيجار الحضري، ونهب المدن، والمناطق الجديدة لتراكم رأس المال من خلال التحضر/عمليات التوسع الحضري، وتسليح السكن - وهو حق أساسي من حقوق الإنسان - والتي أصمت آذانها عن التحذيرات الخطيرة للمغرب المهنية والعلماء، أوصلت البلد كلها إلى حد الصراخ أين الدولة؟

حكم الرجل الواحد الذي جمع كل السلطات بين يديه والذي، من خلال مركزية جميع المؤسسات وهاكل الدولة، قادهم إلى عدم الكفاءة وأخضعنا لحماقة رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ (AFAD)، والتي خلفت أكثر من ٧٥ ألف جريح و١٩ ألف حالة وفاة. إنه الحداد والألم والصدمة لكل واحد منا. إنه الثمن الذي دفعه Tayfun Can و Mucella Yapıcı،* الذين كانوا يكافحون بقلوبهم وروحهم في مجالات الهندسة المعمارية والقانون والتخطيط لمدن ومساحات معيشية صالحة للعيش وصحية وآمنة ضد هذا النظام الجائر عديم الضمير.

ومطار هاتاي، الذي تم بناؤه على الرغم من كل التحذيرات والصراعات القانونية والذي انهار مدرجه في الزلزال، هو في الواقع الإسقاط المستقبلي لمحطة الطاقة النووية التي بنيت على الصدع في مرسين أكيو، أو في قناة اسطنبول، المشروع الضخم المجنون لأردوغان، وهو مصمم على بنائه مهما حدث، كما ينعكس في خطابه لمعارضى القناة: سنقوم ببنائها، لنجعلكم تنكسرون وتنفجرون.

[المقال الاصلى](#)

* الإشارة إلى المهندس المعماري Mucella Yapıcı والمحامي Atalay Can ومخطط المدينة Tayfun Kahraman الذين حكم عليهم بالسجن ١٨ عامًا لمشاركتهم في انتفاضات جيزي.

الوقائع ذات الصلة:

تسببت زلازل ٦ فبراير في انهيار حوالي [١٧٣,٠٠٠ مبنى](#) أو تعرضها لأضرار جسيمة في تركيا. وحدثت أكبر الأضرار في ١١ محافظة في جنوب تركيا والتي لديها أعلى معدلات الفقر في البلاد، وتستضيف أكثر من ١,٧ مليون لاجئ سوري، أو حوالي نصف إجمالي عدد اللاجئين السوريين في تركيا. وقد تأثر ما يقدر بنحو [١٤ مليون شخص](#)، أو ١٦٪ من سكان تركيا، وأصبح [١,٥ مليون شخص](#) بلا مأوى.

[قدر](#) تقدير البنك الدولي العالمي للأضرار السريعة بعد الكوارث (GRADE) أن ١,٢٥ مليون شخص أصبحوا بلا مأوى بسبب تلف منازلهم، أو انهيارها الكامل. تم تدمير حوالي [٣٤٥ الف شقة](#) في تركيا.

في ٢١ فبراير، أصاب الزلزال الأول بقوة ٦,٤ درجة والثاني بقوة ٥,٨ درجة مرة أخرى محافظة هاتاي جنوب تركيا (كانت أراضي سورية حتى «نقلها» الانتداب الفرنسي إلى تركيا في عام ١٩٣٩)، مما أسفر عن [مقتل ثلاثة على الأقل وإصابة ٢١٣](#)، وفادت تقارير بان هناك أكثر من ٥٠٠ جريح في شمال غرب سوريا.

وقدرت الأضرار بنحو [١٠٤ مليار دولار](#) في تركيا و [٥,١ مليار دولار](#) في سوريا، مما يجعلها [رابع أكثر الزلازل تكلفة](#) على الإطلاق. برجاء رؤية أيضاً قاعدة بيانات انتهاكات: التحالف الدولي للموئل-شبكة حقوق الارض والسكن (HIC-HLRN): [التهاون في تنفيذ القانون](#)، ٦ فبراير/شباط ٢٠٢٣، [لماذا انهار الكثير من المنشآت](#)

الصورة: سكان المناطق المتضررة كارثة ٥ فبراير/شباط ٢٠٢٣. المصدر: Bir Gün

برشلونة تقطع العلاقات مع تل أبيب

تعرضت برشلونة لردود فعل عنيفة منذ أن استجابت العمدة أدا كولوا Colau Ada، لمطالب مواطني المدينة، بالالتزام بتعليق علاقات التوأمة مع تل أبيب وإسرائيل، حتى تنهي السلطات الإسرائيلية سياسات الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني. ومع ذلك، وقد اتخذت العمدة كولوا ومدينة برشلونة هذه الخطوة الشجاعة بما يتفق مع [التزامات حقوق الإنسان خارج الحدود الإقليمية للمدينة](#) بموجب القواعد الأمرة للقانون الدولي.



وبالانضمام إلى قائمة شرف المدن التقدمية التي تنفذ حقوق الإنسان خارج حدودها الإقليمية، وتفي بالتزامات القانون الدولي فيما يتعلق بفلسطين، [أعلنت](#) عمدة برشلونة أدا كولوا في ٨ شباط/فبراير، أن العاصمة الكتالونية ستعلق علاقات التوأمة مع تل أبيب حتى «توقف السلطات الإسرائيلية الانتهاك الممنهج لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني». وينضم أيضا التحالف الدولي للموئل (HIC)، إلى المجالس البلدية ذات التفكير المماثل، ومنظمات حقوق الإنسان والحلفاء، مثل حزب الأصوات اليهودي من أجل السلام، في إدانة رد الفعل العنيف من قبل المنظمات الصهيونية في إسرائيل وإسبانيا، لتشويه

سمعة السيدة كولوا، باتهامات غير مسؤولة وكاذبة بمعادة السامية.

ومع تحرك برشلونة لتعليق العلاقات مع تل أبيب، أشاد التحالف الدولي للموئل (HIC)، بشكل خاص بقيادة برشلونة لموقفها الواعي، والتدابير التي اتخذتها للوفاء بالتزامها بدعم النظام القانوني الدولي. وكونها من أجهزة الدولة الملتزمة بالمعاهدة، تتحمل المؤسسات العامة، بما في ذلك دوائر الحكم المحلية، [الالتزام القانوني](#) المشترك للدولة القطرية، بوضع حد لمثل هذه الحالات غير المشروعة، بما في ذلك انتهاكات القواعد الأمرة، مثل الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وإنكار حق تقرير المصير، وانظمة الفصل العنصري / الإبارتهايد.

منذ تولي جوان كلوس منصب العمدة السابق في عام ١٩٩٨، حافظت برشلونة على «اتفاقية التوأمة» مع تل أبيب التي تدعو إلى الصداقة والتعاون بين المدن. ومع ذلك، وبعد الهجوم الإسرائيلي على غزة في مايو ٢٠٢١، دشنت حملة محلية لحث العمدة كولوا، على قطع العلاقات. وكما كتبت عمدة برشلونة في [رسالة رسمية](#) إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ان الناخبين طالبوها ب إدانة جريمة الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني – فاستمعت اليهم وبدأت باتخاذ الإجراءات .

وقد تضمن القرار التماسا تم توقيعه من قبل [اتحاد يضم أكثر من ١١٠ من جماعات لحقوق الإنسان](#)، وصادق عليه أكثر من ٤٠٠٠ من سكان المدينة. ولأول مرة منظمات برشلونة للعدالة العالمية [تعلن مطالبها](#)، رداً على هجوم إسرائيل في مايو ٢٠٢١ على قطاع غزة المحاصر، حيث قتلت القوات العسكرية الإسرائيلية أكثر من [٢٥٠ فلسطينياً](#)، وأصاب أكثر من ٢٠٠٠ آخرين. وطلب الملتزمون من العمدة «إدانة جريمة الفصل العنصري/الإبارتهايد ضد الشعب الفلسطيني، ودعم المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية التي تعمل من أجل السلام، وكسر اتفاق التوأمة بين برشلونة وتل أبيب». كما طالبت المجموعة الحكومة الإسبانية بوقف بيع الأسلحة لإسرائيل وإنهاء جميع الصفقات التجارية مع الشركات الإسرائيلية.

وينطبق هذا الإجراء على جميع العلاقات الرسمية مع إسرائيل، بسبب ممارساتها العنصرية، وانتهاكاتهما الممنهجة للحقوق الفلسطينية في الأراضي المحتلة فقط، «إلى أن تضع السلطات الإسرائيلية حداً لنظام الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وتمتثل امتثالاً كاملاً للالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة المختلفة». وكما أوضحت العمدة كولوا، أن هذا الإجراء لم يؤثر على العلاقات بين سكان إسرائيل والمدينة الكتالونية.

ويأتي إعلان برشلونة في أعقاب تحركات سابقة لمجالس المدن الشجاعة، والتي قادت من قبل الحركة العالمية إلى عزل الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. حيث دعمت المجتمعات المحلية، الدعوة العالمية لإنهاء الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وناميبيا، والتي بلغت ذروتها بانسحاب جنوب إفريقيا من ناميبيا، وارساء الديمقراطية، حيث حكمت أنظمة الفصل العنصري الإجرامية سابقاً.

وأشاد حزب الأصوات اليهودي من أجل السلام (JVP)، بموقف العمدة كولوا، في الالتماس الحالي لدعم تحرك برشلونة [فانلا](#): نحن نعلم أن هذه ليست سوى البداية - وكذلك معارضتنا. ولهذا السبب من الضروري أن نقف كيهود فخورين مناهضين للصهيونية للاحتفال ورفع ما يبدو عليه محاسبة إسرائيل

على جرائم الفصل العنصري. وأضاف الحزب: نحن نشجب الاتهامات بمعادة السامية الموجهة إلى العمدة كولاو، ونتضامن معها ومع النشاط المحليين الذين اتخذوا هذا القرار التاريخي.

وفي سياق قاعدة عريضة من مجموعة متنوعة من الحلفاء من مختلف الأجناس ومتعددة الأجيال، يدرك التحالف الدولي للمونل (HIC)، أن العدالة غير قابلة للتجزئة، حيث أنها تجمع اليهود والمجتمعات الدينية الأخرى، والفلسطينيين والشعوب الأصلية، وسكان الحضر الفقراء، والعمال الريفيين، وجميع الناس. فالدعوة إلى تحقيق العدالة في فلسطين، للفلسطينيين وغيرهم من الشعوب المحتلة، والمحرومة والمشردين، لا تتجزأ مع دعوة أولئك الذين يناضلون من أجل عالم أفضل وأكثر عدلاً واستدامة حيث تُمنح المساواة والكرامة لجميع الناس.

اجراءات مناهضة الابارتهايد/الفصل العنصري في اسرائيل

فيما عارضت نائب عمدة برشلونة، وزعيمة الحزب الاشتراكي الكتالوني في برشلونة، لايا بونيت Laia Bonet، القرار وطالبت «باستعادة» العلاقة. **وقالت** إنه يجب على السلطات بذل جهود «لتعزيز وليس إضعاف دور برشلونة في العالم». ورد جوزيف شيكلا منسق شبكة حقوق الارض والسكن-التحالف الدولي للمونل قائلًا إن «تحرك برشلونة لمعارضة نظام الفصل العنصري والاستعمار الإسرائيلي في فلسطين يرفع سمعة برشلونة في العالم كمجتمع من المواطنين الواعين والملتزمين بالقانون».

وردت وزارة الخارجية الإسرائيلية على النبأ بزعم أن غالبية سكان برشلونة لا يؤيدون ولا يدعمون الموقف المعلن للعمدة. كما وصفت بعض الجماعات الصهيونية القرار بأنه «تطور في معاداة السامية». ومع ذلك، فقد اثار ذلك موجة من التضامن الدولي لصالح كولاو وحزبها **Barcelona En Comú**. فيما **أيدت** يهود أوروبا من أجل السلام العادل، وهو اتحاد فيدرالي يضم ١٢ مجموعة سلام يهودية أوروبية، قرار كولاو، مدعيًا أن المقاطعة هي طريقة مشروعة ومحترمة للمجتمع المدني، للاحتجاج على دولة ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان. وان العمدة كولاو، تسير على خطى الذين قاطعوا نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

أيضا اللجنة الوطنية الفلسطينية لحركة المقاطعة وسحب الاستثمار وفرض العقوبات (BDS)، رحبت بالقرار وقامت ب تحية عمدة برشلونة. كما أشارت إلى أن تحرك برشلونة لتطبيق العلاقات مع إسرائيل «يذكرنا بمجالس المدن التاريخية والشجاعة، التي كانت راندة في قطع العلاقات مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

وقد **صوت** مجلس مدينة برشلونة على القرار في ٢٤ فبراير ٢٠٢٣، حيث عارضت الأغلبية العمدة في ثلاثة اقتراعات. ومع ذلك، نظرًا لأن العلاقات الخارجية للمدينة تقع ضمن تفويض وولاية العمدة، يظل القرار خلال فترة ولايتها قائماً ما لم يتم الغائه، أو يلغيه العمدة التالي.

ولا يزال بالإمكان دعم موقف برشلونة المبني، من خلال إرسال رسائل الدعم الخاصة بك إلى السلطات المسؤولة ببساطة عن طريق النقر على زر دعم الاجراء العاجل **هنا** والتوقيع على اسمك والكيان الذي تنتمي إليه.

لقراءة التفاصيل الكاملة للقضية **هنا**.

وفي هذه الاثناء، أطلق المواطنون في تولوز، فرنسا أيضاً التماسهم المحلي لإنهاء علاقة التوأمة بين تلك المدينة وتل أبيب على أسس حقوق الإنسان. وشمل هذا الإجراء مظاهرة تضامن مع فلسطين في يوم الأرض لهذا العام.

الصورة: ممثلو منصة **Prou Complicitat**، يحتجون أمام بلدية برشلونة في عام ٢٠٢١. المصدر: **Europa Press**.

إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سياق الاستجابة إلى أزمة الغذاء العالمية

في ١٤ ديسمبر ٢٠٢٢، عقد مجلس الكنائس العالمي (WCC)، بالتعاون مع آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية (CSIPM) للعلاقات مع لجنة الأمم المتحدة للأمن الغذائي العالمي، ندوة عالمية عبر الإنترنت بعنوان «أزمة الغذاء العالمية والاستجابات: تحديث شامل ومناقشة». وكان الهدف منها هو تحديث الدوائر المعنية بمجلس الكنائس العالمي وآلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية، بتحديث موحد لحالة أزمة الغذاء والاستجابات في مختلف المناطق. استندت الندوة عبر الإنترنت إلى المشاورات الإقليمية الشعبية التي نظمتها آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية (CSIPM)، في يوليو/تموز ٢٠٢٢، حيث شارك الممثلون الإقليميون في آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية، النتائج والرؤى الرئيسية، التي نوقشت في تلك المشاورات، والتي تضمنت استراتيجيات إقليمية لتجاوز الأزمة وبناء مستقبل مستدام. كما ناقشت الندوة الشبكية نتائج المؤتمر السنوي ٥٠ للجنة الأمن الغذائي العالمي، الذي عقد في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

Global Food Crisis
and the Responses
- A comprehensive
update and
discussion

14 December 2022
13:00 -15:00 h (Rome time)



CSIPM World Council of Churches

#CFSResponse

قدمت هيزر العيدي مستشارة برنامج التحالف الدولي للموئل-شبكة حقوق الارض والسكن

(HIC-HLRN)، ود.هالة بركات- ممثلة التحالف الدولي للموئل(HIC)، في لجنة التنسيق الخاصة بآلية المجتمع المدني (CSIPM)، تقرير عن أزمة الغذاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، والذي حظي بدعم جزئي من مجلس الكنائس العالمي. وتمت دعوة العيدي ود. بركات إلى إعداد التقرير لأن ممثلي آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية في غرب آسيا وشمال إفريقيا لم يعقدوا مشاورات إقليمية، وكان من الضروري الحصول على نظرة عامة من هاتين المنطقتين. وركز تقريرهم على قضيتين رئيسيتين في المناطق: النزاع والحرب والاحتلال (العيدي)، وحقوق المرأة (بركات).

لفتت الحرب الروسية في أوكرانيا الانتباه مؤخرًا إلى أزمة الغذاء العالمية. ومع ذلك، بالنسبة للعديد من البلاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن النزاعات والنزوح والاحتلال والعقوبات والحرب ظلت لسنوات أكبر عائق أمام تحقيق السيادة على النظم الغذائية المحلية والأمن الغذائي لسكانها. ويمثل الشرق الأوسط ٦٪ فقط من سكان العالم، ومع ذلك فهو موطن لـ ٢٠٪ من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العالم، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تأثير النزاع الذي طال أمده. في حين أن بعض النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لها جذورها في نضال السكان المحليين من أجل التغيير، في العديد من السياقات، أدى تدخل البلاد الأخرى إلى زعزعة استقرار وتفاقم وإطالة أمد هذه النزاعات.

وتقع الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية إلى حد كبير، على عاتق النساء والفتيات، وعلى الرغم من الأدوار الرئيسية التي تلعبها النساء في النظم الغذائية، فإن الأسر التي تعولها النساء، تعاني من أعباء مالية أشد حدة والأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، مع انتشار سوء التغذية، بما في ذلك نقص التغذية والسمنة (١٣،٢٪ و ٢٨٪ على التوالي). وبتضاعف أوجه عدم المساواة، لا تملك النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوى ٥٪ من الأراضي الزراعية، ولكنهن يمثلن ٤٠٪ على الأقل من العمال الزراعيين.

وقد تم استخدام تقرير العيدي ود.بركات، أيضًا كأساس لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في أحدث منشور للشبكة العالمية المعنية بالحق في الغذاء والتغذية (GNRtFN)، تقرير عن الحق في الغذاء والتغذية ٢٠٢٢، ويتنسيق من شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء (FIAN). ويعد التحالف الدولي للموئل-شبكة حقوق الارض والسكن، عضوا منذ فترة طويلة وشريكاً رئيسياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لـ (الشبكة العالمية المعنية بالحق في الغذاء والتغذية).

ويعكس التقرير التطورات العالمية في الفترة من يوليو/تموز ٢٠٢١ إلى نهاية عام ٢٠٢٢، ويركز التقرير على العلاقة بين الحرب والعنف المنهجي وعدم المساواة الهيكلية. كما يدرس التقرير، كيف تستخدم الجهات الاقتصادية الفاعلة القوية، ولا سيما الحكومات والشركات، النزاع والاحتلال والحروب، لخلق وإدامة هيمنتها على الأنظمة الغذائية، والجهود العالمية للتصدي للجوع وسوء التغذية.

وقد أدى الغزو الروسي لأوكرانيا، إلى إعاقة واضطراب النظام الغذائي العالمي، وإضافة طبقة أخرى إلى أزمة الغذاء العالمية متعددة الطبقات. ومع ذلك، على الرغم من أن الغزو يهيمن على عناوين الصحف العالمية، فإنه لم يكن النزاع الوحيد الذي تسبب في مستويات قياسية من النازحين داخليا. وكما أبرزت الإصدارات السابقة من هذا التقرير، يعيش معظم الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية، في بلاد تشهد نزاعات مسلحة، مثل بوركينافاسو، وأجزاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تغض الطرف عنها وسائل الإعلام الرئيسية.

كما ساهمت مشاورات آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية CSIPM في أحدث منشور لها، [أصوات من الأرض ٢: حلول تحويلية جذرية لأزمات الغذاء النظامية العالمية](#)، والتي شارك في تأليفها د. بركات وممثل لجنة التنسيق التابعة للتحالف الدولي للمونل André Luzzi

تظهر المشاورات أن الدعم الرسمي خلال الأزمة قد أفاد قطاع الشركات بشكل كبير، تاركاً وراءه صغار منتجي الأغذية. في حين اتخذت الدولة بعض التدابير الضعيفة، تظهر منات الأمثلة أنه في جميع المناطق، كان على إجراءات التضامن التي اتخذتها المجتمعات المحلية ومنظمات منتجي الأغذية والعمال والنساء والشعوب الأصلية أن تتولى مسؤوليات الدولة بصفقتها المسؤول الرئيسي الملزم باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. وفي نفس الوقت ، فلا يتم الاعتراف او دعم المساهمات الحيوية لصغار منتجي الأغذية، الذين يشاركون بالفعل في تحويل النظم الغذائية على أساس السيادة الغذائية والتحول الزراعي الإيكولوجي.

وتروي المشاورات الإقليمية قصص أكثر المتضررين من هذه الأزمة المتعددة الأوجه. وهي تقدم أدلة غنية على الإجراءات التلقائية والطوعية التي اتخذها الشباب والنساء والشعوب الأصلية والفلاحين والعمال والرعاة وصيادو الأسماك والأشخاص الذين لا يملكون أرضاً والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية والنازحين لتوفير استجابات عملية واستراتيجية لأزمة الغذاء في الخرق الذي خلفته الحكومات.

يجب الانصات بأذان صاغية لهذه الأصوات الصادرة من الأرض لصياغة ردود ذات مغزى. ويجب أن تركز استجابات السياسة العامة على نهج شامل لحقوق الإنسان، من خلال الاعتراف بوكالة الأشخاص الأكثر تضرراً كأصحاب حقوق، ومساءلة الحكومات باعتبارها الجهات المسؤولة والمنفذة للالتزامات الملزمة للدول.

للاطلاع على التقارير (باللغة الإنجليزية)

[Global Food Crisis: Updates from the MENA Region](#) Download

[State of the Right to Food and Nutrition Report 2022](#) Download

[Voices from the Ground 2: Transformative Solutions to the Global Systemic Food Crises](#) Download

[Global Food Crisis and the Responses: A Comprehensive Update and Discussion](#) Watch

الصورة: عمل فني من الإعلان عن الندوة عبر الإنترنت: أزمة الغذاء العالمية والاستجابات: تحديث شامل ومناقشة. المصدر: آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية CSIPM

تمويل التحول الأخضر في مصر

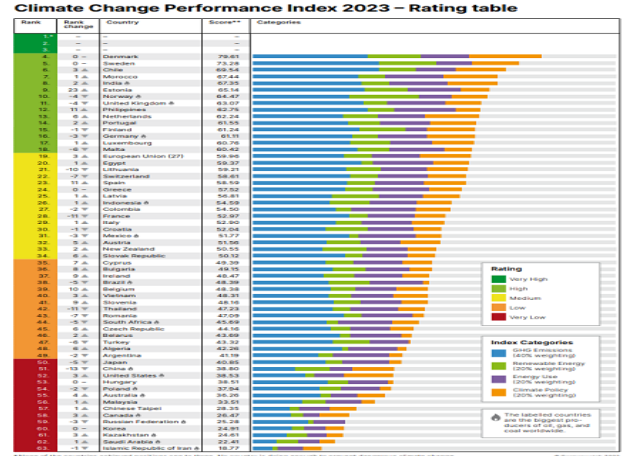
تتزايد التغييرات المناخية مع مرور كل يوم، بما في ذلك في مصر، حيث يحتاج السكان إلى معرفة أفضل بالعواقب والعمليات الجارية. يمكن أن تعزز المعلومات الأكثر اكتمالاً والتي يسهل الوصول إليها فهم الجمهور والمشاركة في كل من التخفيف - أي الجهود المبذولة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHGE) - والتكيف، والجهود المبذولة لتجنب أو تقليل الآثار السلبية لكوئنا الاحتباس الحراري.

منهجية البحث

كان هذا الاحتمال هو الدافع في HLRN لإيجاد طرق لتنظيم وتقديم المعلومات للسماح للجمهور بمتابعة الإجراءات المناخية بسهولة أكبر. تتطلب مواجهة هذا التحدي الرئيسي الأول جمع المعلومات المتناثرة حالياً في تنسيق واحد يمكن الوصول إليه

أصبح هذا الاستعراض ممكناً من خلال البحث في مواقع الويب الخاصة بكل آلية من آليات

تمويل المناخ الرئيسية لجمع المعلومات الخاصة بالمشروع في أداة بحث واحدة. كان هذا ضرورياً لإنشاء **مصفوفة واحدة** مع فئات متجانسة تمكن من البحث عبر معايير مختلفة



تم تجميع المشاريع حسب الفئة: المصدر (أي الآلية المالية)، مجال التنمية، التأثير (التخفيف أو التكيف)، حالة المشروع، القطاعات المستفيدة / المنفذة (خاصة أو عامة)، ونوع التمويل (قرض، منحة، حقوق ملكية، محلي مصدر أو غيره). وقد أتاح ذلك ظهور الإجابات استجابةً للعديد من الأسئلة البحثية الملخصة هنا

يركز النطاق الخاص بالبلد لهذا الاستفسار فقط على مصر حتى الآن، والتي تم اختيارها بسبب محافظة التحول الأخضر الأكثر طموحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، يمكن أيضاً تطبيق أساليب وأدوات استقصاء مماثلة على بلدان أخرى لتصور الأنماط والاتجاهات عبر تلك المنطقة، والتي تشترك في العديد من قضايا تغير المناخ وخصائصه وتحدياته

التخفيف والتكيف؟

تماشياً مع الاتجاه السائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل، سعت معظم جهود التحول الأخضر الممولة من الخارج في مصر إلى الحد من غازات الاحتباس الحراري؛ في حين أن تدابير التكيف تشكل فقط ثلث المشاريع. تبلغ قيمة مشروعات التخفيف البالغ عددها ٣٤ في مصر ما يزيد قليلاً عن ٩ مليار دولار أمريكي، بينما تبلغ قيمة مشروعات التكيف العشرة مجتمعة ما يزيد قليلاً عن ٣٥ مليار دولار أمريكي. يمكن تصنيف مشروعات فقط من المشاريع التي تمت مراجعتها، وهما المؤسسات المالية الداعمة، على أنهما لهما آثار التخفيف والتكيف

شهدت الفترة منذ عام ٢٠١٠ تمويل ٤٨ مشروعاً رئيسياً من قبل سبعة من مؤسسات تمويل المناخ الرئيسية لدفع التحول الأخضر في مصر. يلخص هذا التقرير مراجعة للتمويل الأخضر من هذه المصادر فقط، والتي هي منفصلة عن السندات الخضراء والمشاريع الأصغر التي يتم تنفيذها بشكل منفصل

تتوزع هذه المشاريع في معظم قطاعات التنمية، حيث يوجد تسعة مشاريع في الزراعة؛

١٧ في قطاع الطاقة؛

سنة مشاريع في قطاع المياه والصرف الصحي؛

مشروع واحد في الصناعة والتعدين واستغلال المحاجر؛

اثنان في قطاع النقل. أربع مؤسسات مالية داعمة مباشرة؛

اثان يسعيان إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية؛

ثلاثة في البنية التحتية البيئية والحضرية؛

ثلاثة معالجة النفايات الصلبة؛ مع إغاثة إنسانية واحدة عاملة من الأحداث المناخية، وهي لضحايا فيضانات الإسكندرية

لا يعمل أي من مشاريع التخضير هذه بشكل صريح في قطاع الإسكان. هذا على الرغم من [المساهمة الكبيرة للإسكان والبناء](#) في غازات الاحتباس الحراري والاحتباس الحراري، وحالات المباني الخضراء في مصر التي تم الإبلاغ عنها [فيما يلي](#)

الممولين

تغطي هذه المراجعة تلك المشاريع المدعومة من قبل مؤسسات التمويل الأخضر وآليات:

- بنك التنمية الإفريقي (African Development Bank)–AfDB
- صندوق الاستثمار في المناخ (CIF–Climate Investment Fund)
- البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD–European Bank for Reconstruction and Development)
- صندوق المناخ الأخضر (GCF–Green Climate Fund)
- مرفق البيئة العالمية (GEF–Global Environment Facility)
- صندوق التحول للشرق الأوسط / شمال إفريقيا (MENA– Middle East/North Africa Transition Fund)
- والبنك الدولي (WB–World Bank).

قام البنك الإفريقي للتنمية بتمويل أكبر عدد من مشاريع التحول الأخضر في مصر، بإجمالي ٤,٧ مليار دولار أمريكي من خلال القروض وحوالي ١,٠٥ مليار دولار أمريكي كمنح. هذه (سنة مشاريع) هي في الغالب في قطاع الطاقة، مع ثلاثة في المياه والصرف الصحي.

قام صندوق الاستثمار في المناخ بتمويل مشروعين في الطاقة والبنية التحتية، يسعى كل منهما إلى التكيف والتخفيف. تبلغ قيمتها الإجمالية أكثر من ٣٠ مليار دولار أمريكي في شكل قروض، مع توجه الجزء الأكبر منها نحو البنية التحتية الحضرية المستدامة قام البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير برعاية ثاني أكبر عدد من المشاريع الفردية (١١) التي تستهدف التخفيف بشكل حصري تقريباً. خمسة منها في قطاع الطاقة، وثلاث مؤسسات مالية داعمة، مع واحدة في كل من الحفاظ على الموارد الطبيعية وأعمال البنية التحتية. كانت هذه متوازنة نسبياً من حيث القيمة، حيث بلغ مجموعها ١,٧ مليار دولار أمريكي في شكل قروض وحوالي ١١٨ مليون دولار أمريكي في شكل منح.

مؤل صندوق المناخ الأخضر أربعة مشاريع، ثلاثة منها في مجال الطاقة، ومشروع واحد لدعم المؤسسات المالية. مشروع واحد، [تحويل الأنظمة المالية للمناخ](#)، يمتد على ١٧ دولة (بما في ذلك مصر) عبر أربع قطاعات، بما في ذلك المشروع الوحيد في هذه المراجعة الذي يحتمل أن يدعم التكيف السكني المرتبط بتغير المناخ. يبلغ إجمالي تمويل الصندوق الأخضر للمناخ للوصول إلى مصر قروضاً تقارب ٢٢٣ مليون دولار أمريكي وأقل بقليل من ١١٦ دولاراً أمريكياً في شكل منح.

قام مرفق البيئة العالمية بتشغيل ثلاثة مشاريع تخفيف صغيرة فقط في مصر. كانت جميعها منحاً يبلغ إجمالي قيمتها ١٢,٢ مليون دولار أمريكي.

يعتبر الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط / شمال إفريقيا هو الأقل نشاطاً بين مؤسسات التمويل الأخضر في مصر. وقد قامت برعاية مشروع واحد لتخفيف المخلفات الصناعية بمنحة قدرها ٢ مليون دولار أمريكي.

متابعة الأموال

بلغ إجمالي الاستثمار خلال الفترة منذ عام ٢٠١٠ حوالي ٤٤,٥٣ مليار دولار أمريكي من مصادر متعددة وعبر مراحل مختلفة. ومن بين هؤلاء، تلقت مصر معظم التمويل في شكل قروض سيادية، تصل إلى أكثر من ٣٨,٤ مليار دولار أمريكي. وجاءت نسبة أقل بكثير من التمويل (٤,٢٤٤ مليار دولار أمريكي) في شكل منح. جاء حوالي ١,٠٥٨ مليار دولار أمريكي من مصادر محلية (عامّة)، بينما جاء ٣١٨,٦ مليون دولار أمريكي فقط من تمويل الأسهم المقدم من المستثمرين.

في حين أن معظم مؤسسات تمويل المناخ تعمل بسلة من الأموال التي تساهم بها الدول ومؤسسات التمويل العامة الأخرى، فإن أكبر المساهمين من الدولة خلال فترة المراجعة هذه يتركزون في أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا. * مشروع واحد فقط، [مشروع عجنوبحلو للطاقة](#)، يحدد

مجموعة من مصادر التمويل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي: صندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للاقتصاد والتنمية والتطوير.

كما لوحظ، فإن تمويل مصر السندات الخضراء الناجح إلى حد كبير من خلال بورصة لندن قد حقق مليار دولار حتى الآن. منذ أن أصبحت مصر أول دولة تقدم سندات مناخية سيادية، أو سندات خضراء، في سبتمبر ٢٠٢٠. هذه المبادرة، التي يدعمها برنامج إدارة الديون الحكومية والمخاطر (GDRM) التابع للبنك الدولي، برعاية أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية. في السنة المالية ٢٠٢٣، تخطط الحكومة المصرية لإصدار سندات خضراء بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لتمويل العديد من مشاريع البنية التحتية الخضراء الأخرى. ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الاستفسار لتحديد إلى أي مدى تصل الإيرادات من هذه السندات في السجل المستمر لمشاريع التحول الأخضر.

القطاعات العام والخاص

عدد المشاريع التي بلغ عدد المستفيدين والمنفذين من القطاع العام ١٥، من إجمالي ٤٨ مشروعاً تم استعراضها. تبلغ قيمة هذه القروض ٥,١٥ مليار دولار أمريكي، ونحو ٦٣ مليون دولار أمريكي في شكل منح. وبالمقارنة، فإن المشروعات الـ ٢٣ الموجهة إلى المستفيدين والمنفذين من القطاع الخاص تنطوي على ما يزيد قليلاً عن ٣٢,٥ دولارًا أمريكيًا من القروض التي تحملتها مصر، مع ٦٨,٦ مليون دولار أمريكي في شكل منح وأقل بقليل من مليار دولار أمريكي (٩٨٤,١٠ مليون دولار أمريكي) في المساهمات من التمويل العام المحلي. يتم دعم المشروعات الموجهة إلى المستفيدين من القطاعين العام والخاص من خلال تمويل بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي في شكل قروض لمصر. يبلغ إجمالي تمويل رأس المال (من الاستثمارات الأخرى) ٣١٨ مليون دولار أمريكي فقط، ويذهب كل تمويل المصدر الخاص إلى مشاريع التخفيف.

مع المعلومات المتاحة من آليات التمويل المناخي الرئيسية السبع، فإن ثلاث شركات خاصة على الأقل هي المتلقين والمستفيدين الرئيسيين من تمويل الديون من بنك التنمية الإفريقي إلى جمهورية مصر. هذه شركات مملوكة لأجانب: **Delta Renewable Energy**، المملوكة لشركة **Delta Americas Ltd Electronics**، ومقرها كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية؛ **شابورجي بالونجي (Shahpoorji Pallonji)** المملوك للهند؛ و**Solar Alcazar Energy Egypt**، المملوكة لشركة **Alcazar Energy Partners** الإمارات العربية المتحدة). كل هؤلاء ينفذون مشاريع للطاقة الشمسية في مصر بموجب قروض من بنك التنمية الإفريقي بحوالي ١٨ مليون دولار لكل منها.

قام البنك الدولي بتمويل ١٠ مشاريع للتحول الأخضر في مصر خلال فترة المراجعة هذه، وهي أقدم وأقدم هذه المشروعات. ثمانية منهم مخصصة للتخفيف. وجميعها منتشرة في قطاعات الطاقة والمياه والصرف الصحي والنقل والمخلفات الصلبة. بقي اثنان منهم فقط في العملية. تبلغ قيمتها الإجمالية ١,٦٥٦ مليار دولار أمريكي في شكل قروض، و٩٤٧ مليون دولار أمريكي في شكل منح. ٢٠

يبدو أن جميع مؤسسات التمويل تهدف إلى تمويل أنشطة القطاع الخاص أكثر من القطاع العام، وخاصة في مجال الطاقة. ومع ذلك، لا يمكن القول أن أي مؤسسة متخصصة في مجال معين من التنمية، ولكن تنوع تمويل المشروع عبر القطاعات. يبدو أن بنك التنمية الإفريقي هو الوحيد الذي يميل أكثر نحو الطاقة والزراعة في المشروعات الممولة في مصر.

في عام ٢٠٢٢، قبل مؤتمر الأطراف ٢٧، الذي تستضيفه مصر، ومؤتمر الأطراف ٢٨ المرتقب في الإمارات العربية المتحدة.

الملاحظات الختامية

من هذه اللقطة للتحول الأخضر في مصر من خلال عدسة تمويل المناخ الحالي، نرى نشاطاً واسعاً ومتنوعاً. هذا الاتجاه واعد، حيث برزت مصر كرائدة في المنطقة في العمل المناخي والتحول الأخضر.

الوصول إلى المعلومات حول هذه الجهود الحيوية هو مفتاح المشاركة العامة، ولكن لا تزال هناك بعض الصعوبات. على سبيل المثال، تقدم كل آلية تمويل معلومات حول المشروع بطريقتها الخاصة، وحتى بعملات مختلفة. يمكن تنسيق أشكال البيانات وأنواعها وعروضها بشكل أفضل وتوحيدها ومركزها لمساعدة الجمهور في الوصول إلى المعلومات ذات الصلة عبر آليات التمويل المختلفة.

لا يزال هناك خلل في نهج معالجة أزمة المناخ. تعمل معظم المشاريع على التخفيف، لكن القليل منها يمكن من التكيف مع ما هو قادم. كلاهما عاجل.

تستحق الاتجاهات الواضحة الأخرى مزيداً من التدقيق والجهود البحثية. على سبيل المثال، توجد تفاصيل حول من يستفيد في القطاعين الخاص والعام، على التوالي، في تقارير التنفيذ وتقييمات مشاريع محددة، ومعظمها لا يزال قيد التنفيذ. تشير الإجابات على هذه الأسئلة أيضاً إلى مدى تأثير التمويل

المناخي على الأصول الوطنية الخاضعة لإدارة الدولة (أي العامة)، أو يؤدي إلى زيادة خصخصة السلع والخدمات العامة الحيوية. يشكل عبء الدين العام وآفاق السداد مجالاً رئيسياً آخر للقلق العام، مما يتطلب مزيداً من التحليل مع استحقاق ٣٨ مليار دولار من الديون.

بينما يهيمن الخطاب بين الدول على هذا المجال، لا تزال هناك حاجة إلى مناهج صديقة للناس ومتمحورة حول الإنسان لمواجهة تحديات أزمة المناخ المشتركة لدينا معاً.

يشير الغياب النسبي للدول العربية عن تمويل مشاريع التحول الأخضر العديد من الأسئلة، لا سيما حول الاختلاف بين السياسات المحلية والخارجية وسلوك الدول الفردية. في ملاحظة مشجعة، في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين بشرم الشيخ، تعهدت مجموعة التنسيق العربية (ACG) [بتقديم ٢٤ مليار دولار](#) لمعالجة أزمة المناخ من خلال التمويل الأخضر بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بحلول عام ٢٠٣٠.

من الأهمية بمكان أن يشارك المجتمع المدني في الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية للتحول الأخضر، سواء للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. القضايا تهمننا جميعاً، والعمل المناخي والتحول الأخضر يؤكدان فقط كيف أن الدولة والمجتمع المدني هما وجهان لعملة واحدة. يجب أن تدعم الجهود والآليات التي تقودها الدولة بوعي من قبل المجتمع المدني والعكس صحيح. تعد المشاركة المدنية في التقدم نحو تنفيذ الوعود التي قطعها القطاع العام والخاص والأطراف الخارجية أمراً حيوياً لضمان مشاركة هذه الوعود - والاستفادة منها - من قبل جميع قطاعات سكان الولاية.

تم إتاحة هذا المقال بمساهمة الباحثة شروق ضياء، خريجة جديدة في إدارة الأعمال (إنكليزية) من جامعة عين شمس، القاهرة ، مصر.

* هذه هي: أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، الاتحاد الأوروبي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا ونيوزيلندا والنرويج وبولندا والبرتغال ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

الصورة: مؤشر عن أداء تغير المناخ - جدول التصنيف، المصدر: German Watch

المجتمع المدني العربي يستعرض التقدم في عملية التنمية

يتضح في منتصف مرحلة تنفيذ **أجندة ٢٠٣٠** تغيير عالمنا، واهداف التنمية المستدامة (SDGs) السبعة عشر، أنها أخذة في التعثر و التداعي. ولم تحقق التعهدات العالمية لتحقيق عالم مستدام ومزدهر وسلمي، لجميع الاهداف الموعودة. ولا تزال التحديات المنهجية والهيكلية في التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، والتي تعوقها أزمات متعددة، تفتقر إلى الإرادة السياسية للحكومات.



وتوفر المنتديات الإقليمية، وسيلة فعالة للدول للتعاون في السعي لتحقيق الأهداف المشتركة. وفي الإطار المشترك **لأجندة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠**، تنظم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA)، منتدى عربياً سنوياً للتنمية المستدامة (AFSD)، حيث يدعو الدول وأصحاب المصلحة إلى تبادل الخبرات، وتقييم التقدم وتعزيز صوت المنطقة العربية، في المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة (HLPF).

منتدى المجتمع المدني

وتحضيراً للمنتدى العربي للتنمية المستدامة (AFSD)، تعاونت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)، مع أعضاء المنصة الإقليمية للتنمية المستدامة (الاتحاد العربي لنقابات العمال ATUC)، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث CAWTAR، التحالف الدولي للموئل - شبكة حقوق الارض والسكن HIC-HLRN، المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين - الاقليم العربي AFRPD، الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات ANDE، منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، لتنظيم المنتدى الإقليمي للمجتمع المدني المعني بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية في الفترة من ١٢ - ١٣ آذار/مارس ٢٠٢٣ في بيروت. وكذلك، تزامنت المداورات وتداخلت في هذا العام، مع مشروع سفير للشباب (اللغة العربية).

وبدأ كل من المجتمع المدني والمنتديات الرسمية بنفس الرسالة وهي: يجب على الدول والحكومات وجميع أصحاب المصلحة، بذل المزيد من الجهد لتحقيق التقدم المنشود. وتضمن البرنامج الغني بالمحتوى لمنتدى المجتمع المدني، بالتحقيق في قوانين وسياسات وممارسات حكومات المنطقة ونقدها، مع التأكيد أيضاً على الظروف الخاصة التي يمر بها الإقليم. وهذه تشمل الآثار المتقاربة الفريدة لتغير المناخ؛ والاقتصادات الريفية غير المنتجة، وغير القائمة على المساواة؛ والنزاع والاحتلال والحرب؛ والتبعية الاقتصادية والعسكرية؛ والأنظمة المناهضة للديمقراطية والسلطوية؛ والممارسات العرفية التي تعوق التنمية الاجتماعية، ولا سيما بالنسبة للنساء والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تناول منتدى المجتمع المدني الذي انعقد على مدار يومين سبع حلقات نقاشية، يتناول كل منها بالتفصيل تركيز مواضيعي معين لأجندة ٢٠٣٠، وعناصرها الخمسة (الناس والازدهار والسلام والكوكب والشراقات)، بالإضافة إلى الأبعاد الثقافية. شارك حوالي ١٥٠ مشاركاً في جلسات مجموعة العمل، ووضعوا مجموعة من التوصيات حول الأولويات التي تمت مناقشتها، بما في ذلك السياق الإقليمي، والعملية والمشاركة، في رصد جدول أعمال ٢٠٣٠، والترابط بين السلام والتنمية، والتماسك الاجتماعي، والمشاكل الاقتصادية الهيكلية، وحوكمة الأراضي والموارد الطبيعية، وتنفيذ أجندة ٢٠٣٠ والتمويل من أجل التنمية، والاقتصادات المتنوعة، والتصنيع، والتوظيف، وتمويل المناخ. وجمعت المداورات والتوصيات في **التقرير النهائي**.

المنتدى الرسمي

استمر المنتدى العربي للتنمية المستدامة (AFSD)، لمدة ثلاثة أيام (من ١٤ - ١٦ مارس/آذار) **وتناول** استعراض التقدم لأهداف التنمية المستدامة (٦، ٧، ٩، ١٧، ١١)، وهو ما يشكل **التركيز المواضيعي**، للمنتدى السياسي رفيع المستوى هذا العام في نيويورك، الذي سيعقد في يونيو ٢٠٢٣. كما تخللت الجلسات العامة جلسات متخصصة ذات طابع تقني أكثر. ويمكن العثور على وثائق المنتدى والمواد والجلسات المسجلة من **هنا**. وكانت إحدى الوثائق الرئيسية هي **الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة**، والتي ركزت بالكامل على دور القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة.

تناولت الجلسة المخصصة للهدف (١١) من أهداف التنمية المستدامة: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على المجابهة والتعافي، ومستدامة للجميع. والسعي إلى تقييم التقدم المحرز في مجال التنفيذ في المنطقة العربية، وتأثير كوفيد ١٩ والأزمات الأخرى على الجهود التي تبذلها البلدان العربية لإحراز تقدم في تحقيق هذا الهدف.

ميسون ابراهيم، نقيب المعلوماتية التكنولوجية، دولة فلسطين

المتحدثون/المتحدثات:

يوسف الشواربة، أمين عمان، أمانة عمان الكبرى، المملكة الأردنية الهاشمية

فاطمة أمزيل، نائبة رئيس بلدية أكادير، المملكة المغربية

محمد خشاشنه، أمين عام، وزارة البيئة، المملكة الأردنية الهاشمية

معتز يكن، المدير التنفيذي، وابل للاستشارات (Wabel Consulting)، جمهورية مصر العربية

المحاورون غير الحكوميون:

رانيا هداية، المديرية الإقليمية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

جوزيف شيكلا، منسق، التحالف الدولي للموئل

عبير سقسوق، مديرة مشاركة، ستوديو أشغال عامة، الجمهورية اللبنانية

من جانبه، قدم جوزيف شيكلا، التحالف الدولي للموئل، وهي منصة عالمية للمجتمع المدني تضم حوالي ٣٥٠ منظمة عضو في ٨٠ دولة، ١٠٪ منهم في البلاد العربية، وأوضح أن التحالف تم تشكيله وتجديده في عمليات السياسة العالمية لمؤتمرات الأمم المتحدة المتسلسلة، حول المستوطنات البشرية، والتي تم التعبير عنها الآن في الخطة الحضرية الجديدة.

وواصل: ومن خلال العمل على ترسيخ مبادئ القانون الدولي، من أجل نظام عالمي عادل، فإن نهجنا تجاه تنمية المستوطنات البشرية متجذر في حقوق الإنسان المرتبطة بالموئل، أي في تقاطع كل من حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وتطبق هذه المعايير التمهيدية، لفن الحكم بشكل متساوٍ، وملتزم، على كل مؤسسة من مؤسسات الدولة، في حين تشترك المدن والسلطات المحلية في نفس الالتزامات، إضافة إلى التعهدات المؤقتة والطوعية الواردة في أجندة ٢٠٣٠، باعتبارها من المؤسسات المركزية في الدولة.

من هذا المنطلق، لم نعد نشير إلى مستويات الحكومة بتسلسلها الهرمي الضمني، والذي لا يعبر بشكل كافي عن الممارسات المحلية، والتي تكون اقرب دائماً إلى التجربة اليومية للمواطن، ولكن بدلاً من ذلك، نحن نتحدث عن مختلف الدوائر الحكومية، كشركاء في التنمية المستدامة القائمة على حقوق الإنسان.

وفي جهود التخفيف والتكيف مع تغير المناخ، تشجعنا الأمثلة التي سمعناها هنا، لإضفاء الطابع المحلي على العمل المناخي والعدالة المناخية. وعلى وجه الخصوص، نلتزم بتطبيق وزيادة تطوير منهجياتنا المثبتة بالفعل لتحديد آثار تغير المناخ مع المجتمعات المحلية، التي تدفع الثمن بالفعل، لا سيما استجابةً لصندوق الخسائر والأضرار الجديد - الحاجة إلى الاستثمار في معالجات ذات صبغة محلية. وفي هذه المهمة الصعبة والتي لا غنى عنها، نتطلع إلى التعاون مع جميع دوائر الحكومة، كجزء لا يتجزأ من نسيج الدولة: ولايته الإقليمية وشعبها ومؤسساتها.

فيما تناولت عبير سقسوق خطة التنمية اللبنانية، التي تمت صياغتها بالاشتراك مع الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن تنفيذها شهد استمرار خصخصة أصول الدولة، وعلى وجه الخصوص ٢٥٪ من أراضيها. وفي الوقت نفسه، تضاعلت الاحتياطات النقدية للبلاد إلى جانب انخفاض الموارد الطبيعية والإنتاجية للبلاد. وتتناقض هذه الممارسات مع جميع مبادئ الخطة.

وتتزايد تكاليف الإسكان، مع تكاليف الخدمات، خلال أزمة اقتصادية وطنية غير مسبوقه وانخفاض الأجور. ويُنتهك حق الإنسان في السكن في هذا السياق مع موجات عمليات الإخلاء القسري. وفي الوقت نفسه، تشير مئات التقارير الأخيرة إلى أن ٦٥٪ من اللبنانيين، يعيشون في ظروف غير صالحة للسكن، و ٦٠٪ يعيشون بدون خدمات أساسية، و ٩٦٪ يتعرضون للتمييز و ٦٠٪ يواجهون عمليات إخلاء تعسفية وغير قانونية. وفي ضوء هذه الظروف، تساءلت ما هو دورنا، وما هو دور هذا المنتدى للضغط على الحكومة اللبنانية للتمسك بالتزامات حقوق السكن لمواطنيها وسكانها؟

ولم يتطرق أعضاء الحلقة النقاشية إلى تدخلات المجتمع المدني.

فيما دعت ميسرة الجلسة، الممثل الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية (WHO) للتحدث، لتعزيز برنامج المدن الصحية للوكالة. كما دعت أيضا إلى مداخلات ممثل المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، الذي وصف أوضاع المهاجرين والنازحين في المنطقة.

فيما أثارت المناقشة المقررة مع الحضور، السيدة، سيلفانا لقيس من الاتحاد اللبناني للأشخاص لمعاقين حركياً (AFRPD) حيث تساءلت عن كيفية مشاركة ١٥٪ من السكان ذوي الإعاقة في الجهود المبذولة، نحو المدن الشاملة والذكية. وحاولت ميسرة الجلسة مقاطعتها، لكنها استمرت في التحدث من خلال تجربتها الشخصية في المدن العربية (مثل المغرب) حول كيفية عرقلة عقبات حركة الأشخاص ذوي الإعاقة للحياة الطبيعية. أجاب يوسف الشواربة برد عام وبمثال على كيفية قيام عمان بتوفير النقل المجاني للمقيمين من ذوي الإعاقة/الاحتياجات الخاصة.

كما استجاب احد المشاركين وهو يمثل شركة خاصة في مصر، لمخاوف عبير سقسوق بالتأكيد على استعداد القطاع الخاص لتوفير الطاقة اللازمة والخدمات الأخرى التي يفتقر إليها القطاع العام.

ثم طرحت مداخلات نهائية سؤالا ثلاثي الابعاد: (١) هل عمان «كمدينة ذكية» لديها مؤشرات لتحديد تأثير حركة المرور على الصحة البدنية والعقلية لسكانها، (٢) ما هو الدور الذي تؤديه منظمة الإسكوا لمقارنة تقارير التنمية الرسمية بالواقع، و (٣) كيف يمكننا [في عمان] أن ندعي أن لدينا البلدية رقم ١ في العالم، حيث لم يتم انتخابها؟

لمشاهدة الجلسة كاملة (غير مترجمة)

وأجاب المتحدثون/ات على الأسئلة التي طرحت عليهم في تعليقاتهم النهائية، لكن الجلسة تركت بطبيعة الحال العديد من القضايا معلقة على لقاءات أصحاب المصلحة في المستقبل. وقد لاحظ المشاركون من المجتمع المدني جيداً أن جميع وكالات الأمم المتحدة وشعاراتها كانت ممثلة في المنتدى، باستثناء مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ومن المفهوم أن هذا الإغفال جاء بتوجيه من السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي افتتحت المنتدى شخصياً.

الصورة: عرض لجلسة منتدى المجتمع المدني للتنمية المستدامة بشأن العمل المناخي، ١٣ آذار/مارس ٢٠٢٣. المصدر: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND.

الضم والتوسع... التشريد وإعادة التوطين: فضح الأجندة الصهيونية الإسرائيلية

بيان مركز أبحاث الأراضي، بمناسبة الذكرى ٤٧ ليوم الأرض الفلسطيني ٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٣

في عام ١٩٧٦، توصلت العقول المدبرة للاحتلال الإسرائيلي إلى خطة لتطوير الجليل (التي حددتها خطة تقسيم الأمم المتحدة لتكون جزءاً من الدولة العربية في فلسطين) على أنها «يهودية» من خلال مواصلة مصادرة أراض فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨. وتنتهي الأراضي المستهدفة إلى ١٠٪ فقط من الفلسطينيين الذين ظلوا صامدين في أرضهم بعد النكبة في ظل احتلال قمعي جائر صادر كل شبر من أراض اللاجئين الفلسطينيين المطرودين. وحولتهم حكومة إسرائيل الجديدة بصورة غير مشروعة إلى إدارة وتحكم الصندوق القومي اليهودي، منظمة شبه حكومية خاضعة لنظام الفصل العنصري، لضمان بقاء الأراضي المصادرة التي تم الاستيلاء عليها «يهودية».



تم منح كل هذه الأراضي مجاناً للمستعمرين اليهود المهاجرين القادمين من جميع أنحاء العالم لخلق «شعب» من أجل «بلد» مصطنعه. ولدعم هذه الرواية، قاموا بتزوير الحقائق التاريخية وحاولوا الاستحواذ على الثقافة والتراث الفلسطيني. على الرغم من أن هذا السرد المبتكر غير قابل للتصديق، لكن صدقه العديد من السياسيين؛ حتى الكاذبون يصدقون كذبهم. واليوم وزير مالية إسرائيل سموتريتش يزيد من هذه الأكاذيب، مدعياً أن الشعب الفلسطيني «تم اختراعه» لتدمير الحركة الصهيونية.

ومع ذلك، من المعروف للمؤرخين، أن الحركة الصهيونية قد تم إنشاؤها بالفعل فيما مضى، كفرع من الاستعمار الأوروبي المحتضر، من ناحية، لتنفيذ الجغرافيا السياسية في الأراضي العربية والاستحواذ على مواردها، ومن ناحية أخرى، بذر النزاع بين شعوب المنطقة. حدث هذا وسط سقوط الدولة العثمانية، «رجل أوروبا المريض» قبل انهيارها الكامل في نهاية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨.

في الوقت المناسب، وجدت الحركة الصهيونية قضية مشتركة مع القوى العظمى وتلاعبت بها. وحققت الاعتراف بمستعمرتها كدولة من قبل الأمم المتحدة، والتي – في انتهاك لمبادئ القانون الدولي المقدسة – منحتهم ٥٦٪ من الأراضي التي تديرها حكومة عموم فلسطين، الهيئة الحاكمة لفلسطين تحت الانتداب البريطاني في ذلك الوقت. وسمح هذا التطور لآلاف اليهود الأوروبيين، بمن فيهم أولئك الذين فروا في النهاية من النازية، بدخول فلسطين والعيش في سلام بين السكان الأصليين الفلسطينيين. ومع ذلك، بدلاً من رد الجميل، في عام ١٩٤٨، احتل اللاجئون والمستعمرون اليهود أكثر من نصف مساحة فلسطين، وفي عام ١٩٦٧، احتلوا الضفة الغربية وغزة بالقوة.

في البداية، زعموا أنه حل مؤقت، حتى يتم حل الوضع. ثم ادعت الحكومة العسكرية الإسرائيلية بإنشاء «إدارة مدنية» لمنطقة «غير خاضعة للحكم». وأخيراً، اكتشفت نواياهم الحقيقية من خلال نشر الادعاء الكاذب بأن هذه الأرض المكتسبة تنتمي لهم، وكان يحتلها العرب الفلسطينيون فقط، وحقق المستعمرون أخيراً الحرية في أرضهم المحتلة منذ فترة طويلة.

في الوقت الحاضر، يتم تداول رواية جديدة، حيث أصر وزير المالية بيزاليل سموتريتش، رئيس الحزب الصهيوني الديني، على أن الشعب الفلسطيني ليس سوى اختراع. وإن ادعاءاته بـ «أرض إسرائيل» تشمل المملكة الأردنية الهاشمية ولبنان وأجزاء من سوريا والعراق ومصر وتركيا والمملكة العربية السعودية. تم الآن كشف مشروعهم السري وحلمهم الصهيوني وعرضه في شعار عام «إسرائيل، أرضك من الفرات إلى النيل». منذ فترة طويلة، ظل الفلسطينيون يحذرون العالم من هذه النوايا الصهيونية الفعلية، حيث تم الاستيلاء على نجمة العلم الإسرائيلي من التراث العربي القديم - شكل هندسي سداسي النقاط - بين خطين أزرقين يمثلان نهري الفرات والنيل.

الأحزاب السياسية الصهيونية منذ إنشائها عملت جنباً إلى جنب لتحقيق هذا الهدف، وكان كل هذه التلاعبات هي كسب وقت إضافي، وبناء المزيد من البنية التحتية، وتعزيز نظامها العسكري والأمني. واليوم، وبعد مرور ٤٧ عاماً على انتفاضة يوم الأرض التي أسفرت عن مقتل ستة شهداء فلسطينيين، يواصل الاحتلال قتل الفلسطينيين. منذ مطلع هذا العام فقط، قُتل ٨٨ شهيد جراء أعمال العنف الإسرائيلي، وصادرت حكومة الاحتلال ٢,٣ مليون دونم (٢٣٠,٠٠٠ هكتار) من أراضي الضفة الغربية لمشاريعها الاستعمارية. وقد شجعت حكومة إسرائيل العنصرية وتمكنت من تحقيق مستويات متزايدة من عنف المستوطنين، تجلت في أعمال الحرق المتعمد والهجمات العنيفة الأخيرة على قرية حوارة والعديد من المنازل الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية.

بلغ عدد المستعمرات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية التي أنشئت بصورة غير مشروعة وبما يتعارض مع الشرعية الدولية، ٥٧٢ مستعمرة ، يسكنها ٨٥٠,٠٠٠ مستوطن يهودي غير شرعي، واقتلعت أكثر من مليوني شجرة كانت تقف شاهداً ودليلاً على الطبيعة العربية والفلسطينية لهذه الأرض، وهدمت أكثر من ١٢,٣٥٠ منزل فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

لا تقتصر عمليات الهدم الجارية على هذا الجزء من فلسطين فقط. في الواقع، بناء على مزايده الصندوق القومي اليهودي، قام الجيش والشرطة الإسرائيلية بهدم قرية العراقيب داخل حدود ١٩٤٨ ، ٢١٤ مرة، بينما قامت المؤسسات الإسرائيلية بتجفيف بحيرة الحولة، وسرقة مياه نهر الأردن، وهي الآن تجفف البحر الميت.

واليوم، بمناسبة يوم الأرض الفلسطيني (٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٣)، ندعو العالم إلى الوقوف ضد هذا الاحتلال الذي ينتهك القوانين والأعراف العالمية. ومن المؤسف أن ندعمها. الشاهد الصامت شريك في الجريمة.

في هذا اليوم المجيد لإحياء ذكرى اول انتفاضة في يوم الأرض، ندعو عالمياً صامتاً إلى الانتفاضة. فدماء الشهداء الفلسطينيين، مثل جذور شجرة الزيتون، لا تجف، ولا تموت أبداً.

الكذب لا يحيى ولا يصمد، والأرض لا تكذب. وبوصفنا فلسطينيين، نسمع أرضنا تغني ترنيمتها: **أنا أم فلسطيني. من رحمي ولد أطفالي، وسيعيشون دائماً أحراراً في متناول يدي.**

مركز بحوث الأراضي - القدس

جمعية الدراسات العربية

القدس، فلسطين

يوم الأرض، ٣٠ مارس ٢٠٢٣

الصورة: نساء فلسطينيات يرفعن العلم الوطني على أرضهن في يوم الأرض. المصدر: Arab America.

Humanitas-Solidaris (الكاميرون)

Humanitas-Solidaris (الكاميرون) هي جمعية مدنية للدفاع عن حقوق الإنسان العالمية وتعزيزها. وهي تتصور عالما أفضل يتيح للجميع الوصول الآمن والمنصف إلى الأراضي، واستخدامها إدراتها، وأيضا إلى موند لحقوق الإنسان مع السكن اللائق والغذاء وبيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وهكذا، فإن Humanitas-Solidaris (الكاميرون) هي جمعية مكرسة للعمل من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.



تسعى تلك الجمعية، التي تأسست في عام ٢٠١٦، وأُعتُرف بها رسميا في عام ٢٠١٨، إلى تقليل الفجوة في التمتع بحقوق الإنسان المرتبطة بالموئل والقضاء عليها من خلال تسهيل الوصول إلى الأرض، والسكن اللائق من خلال الإنتاج الاجتماعي للموئل من خلال المشاركة في حماية البيئة وإدارتها المتكاملة والمستدامة وتعزيز العدالة المناخية.

وتسعى الجمعية إلى تنفيذ برنامج المناصرة والتنظيم والدعم للمجتمعات المحلية، وزيادة التوعية، والبحوث العملية، والحشد الجماهيري، والتفاوض مع السلطات ذات الصلة. تطبق المنظمة حقوق الإنسان المرتبطة بالموئل في الاقتصاد الزراعي الرعوي في الكاميرون فيما يتعلق بحماية البيئة.

وتشمل الإجراءات المحددة ما يلي:

- تبادل المعلومات والخبرات الخاصة بقضايا الأراضي وحقوق الإنسان في السكن مع سكان المستوطنات غير الرسمية؛
- تصعيد نداءات العمل العاجل من أجل السكان النازحين، كما هو الحال في نداء العمل العاجل الأخير مع التحالف الدولي للموئل- شبكة حقوق الأرض والسكن HIC-HLRN في وادي بيسنغوي، ودوالا، والكاميرون، وعدة مواقع أخرى في الكاميرون، وفي أماكن أخرى في غرب أفريقيا (على سبيل المثال، كوت ديفوار، السنغال)؛
- جمع وإدارة البيانات المتعلقة بعمليات الإخلاء القسري في وسط وغرب أفريقيا لإدراجها في قاعدة بيانات الانتهاكات لشبكة حقوق الأرض والسكن؛
- تنظيم السكان النازحين من أجل الحصول على تعويضات، بما في ذلك الأراضي البديلة بهدف بناء مساكن ومجتمعات محلية لائقة وقابلة للحياة ومستدامة؛
- السعي إلى حيازة الأراضي لصالح السكان المعوزين والنازحين من أجل الزراعة الإيكولوجية والأنشطة الزراعية الرعوية؛
- تعزيز العدالة البيئية والمناخية من خلال الدعوة وزيادة التوعية من أجل التخفيف من الآثار الضارة على البيئة الناجمة عن النشاط البشري المنشأ والتكيف معها (مثل جمع وإعادة استخدام وإعادة تدوير النفايات المنزلية، وما إلى ذلك)؛
- توجيه التبرعات إلى دور الأيتام عن طريق جمع الأموال من المانحين.

الصورة: شعار Humanitas-Solidaris (الكاميرون).

دعوة للانضمام من أجل التعلم والمناصرة، للعدالة المناخية والانتاج الاجتماعي للموئل

أطلق التحالف الدولي للموئل دعوته للمرحلة الثانية، من مشروع حيز التعلم المشترك، والذي سيركز على الإنتاج الاجتماعي للموئل والعدالة المناخية. يستند المشروع إلى اهتمامات وأدلة أعضاء التحالف الدولي للموئل (HIC)، ويتم تيسير المشروع من قبل مراكز (التحالف الدولي للموئل- شبكة حقوق الارض والسكن (HIC-HLRN)، والتحالف الدولي للموئل-الشرق الاوسط وشمال افريقيا (HIC-MENA)، والتحالف الدولي للموئل- أمريكا اللاتينية (HIC-AL)، والأمانة العامة (HIC-GS).

Apply now to become
facilitator of the
Co-learning Space on
Social Production of
Habitat



www.hic-net.org/SPH-Co-learning-spaces

تم إطلاق دعوات لتقديم الطلبات لميسرو كل من حيز/مساحات **العدالة المناخية والإنتاج الاجتماعي للموئل** في ٢٠ مارس ٢٠٢٣، وتغلق في ٣١ مارس. سيشارك ميسرو مساحات التعلم المشترك في فريق إقليمي يتألف من ٦ أشخاص (٢ من أفريقيا و٢ من الشرق الأوسط وشمال أمريكا و٢ من أمريكا اللاتينية)، سيقومون بتخطيط وتنفيذ ومساعدة في متابعة أربع جلسات لمساحات التعليم المشترك. سيساهم الميسرون بخبراتهم في العدالة المناخية والإنتاج الاجتماعي للموئل، ومن خلال منظورهم الإقليمي

المتخصص، في تنظيم وتطوير مساحات التعلم المشترك، وخطط عمل استراتيجية متوافقة، لتعزيز هذه المواضيع والدفاع عنها. كما سيتعاون الميسرون بشكل وثيق مع مسؤولي التعلم في التحالف الدولي للموئل، من الأمانة العامة، والتحالف الدولي للموئل- أمريكا اللاتينية، وشبكة حقوق الارض والسكن، والسكرتارية، ورئيس التحالف الدولي للموئل، خلال خمس مراحل من عملية التعلم المشترك: الإعداد والتخطيط والتنفيذ ومرحلة مابعد التنفيذ والمتابعة.

ومن المتوقع أن يتم تحديد ميسرو حيز التعلم المشترك، بحلول منتصف أبريل/نيسان، مع إجراء مشاورات إقليمية في وقت لاحق من نفس الشهر، والاجتماعات الافتتاحية عبر الإقليمية المقرر عقدها في مايو/أيار. سيتم تخطيط المساحات خلال الصيف. وسيتم تيسير كلتا المساحتين للتعلم المشترك عبر الإنترنت، على مدى عدة أسابيع في خريف عام ٢٠٢٣ من قبل أعضاء التحالف الدولي للموئل (HIC)، في أفريقيا والشرق الأوسط/شمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

مساحات التعلم المشترك هي اجتماعات متعددة الجلسات عبر الإقليمية مفتوحة لجميع أعضاء التحالف، والأصدقاء والحلفاء لتوليد وتضاعف ممارسات التعلم التحررية التي يمكن تطبيقها في الدفاع عن حقوق الإنسان المرتبطة بالموئل. يكمن جوهر هذا المشروع الفريد من نوعه في الخبرة الواسعة والخبرة التي يمتلكها أعضاء التحالف الدولي للموئل، في جميع أنحاء العالم، والذين ستتاح لديهم الفرصة لمشاركة معرفتهم مع المشاركين الآخرين. ستوفر كل مساحة للتعلم المشترك للمشاركين مجموعة من الفرص لمناقشة والتفكير بشكل جماعي في القضايا المحددة ذات الصلة بعمل أعضاء، والأصدقاء والحلفاء. ستقدم أماكن التعلم المشترك الترجمة باللغة العربية والإسبانية والفرنسية والإنجليزية.

ركزت المرحلة السابقة من مشروع المساحات التعليمية المشتركة على حقوق الأرض والنهج النسوية للمائل والدعوة متعددة المستويات. يعمل التحالف الدولي للموئل، حالياً على تطوير برامج البودكاست استناداً إلى هذه الجلسات، وفي الوقت الحالي تم إصدار ثلاث حلقات من برنامج البودكاست النهج النسوية للموئل باللغات الإنجليزية والإسبانية والفرنسية، وهي متاحة [هنا](#).

الصورة: إعلان التحالف الدولي للموئل عن فتح باب الترشيح لمنصب الميسرين. المصدر: HIC-GS

الكاميرون: إخلاء قسري لسكان فالي بيسينج

مئات العائلات أصبحوا بلا مأوى في دوالا

كان بداية عام ٢٠٢٣ أمراً صعباً على المجتمعات الفقيرة في منطقة دوالا (Douala)، عاصمة الكاميرون التجارية. فقد شهد نحو ٤٠٠-٥٠٠ نسمة من سكان وادي بيسينجي (Vallée Bessenguè)، دوالا، تدمير السلطات المحلية لمنازلهم التي تبلغ مساحتها أكثر من ٥٠٠ متراً مربعاً، من قبل سلطات مقاطعة ووري (Wouri)، في ٥ كانون الثاني/يناير. وقضت الأسر المشردة الليلي التالية، في العراء بعد إخلاء مائة مبنى بزعم أنها غير قانونية.



معظم الضحايا في الغالب من الباعة الجائلين، وأصحاب المتاجر، ومصفي الشعر، والعمال ذوي الدخل المنخفض، والمتوسط، والأسر التي لا يزال أطفالها يذهبون إلى المدرسة، والشباب وحتى كبار السن. وكانوا يعيشون في هذا الموقع منذ عام ١٩٨٢، في مساكن إما مؤقتة ودائمة مصنوعة من مواد محلية.

وقد زار أرماند نوي (Armand Nouwe)، عضو التحالف الدولي للموئل، كاريثاس دوالا، [Caritas Douala](#) (CODAS)، سكان وادي بيسينج، وأبلغ أنه يبدو له أنهم كانوا في الأصل موظفين في شركة REGIFERCAM السابقة، التي أصبحت كامريل، CAMRAIL، شركة السكك الحديدية. كانت شركة كامريل تؤوي موظفيها على بعد ٣٠ متراً من خط السكة الحديد. وتدرجياً، اقترب السكان من القضبان مسافة ١٥ متراً، واستشعر آخرون منهم أن هناك عمليات إخلاء محتملة فباعوا أراضيهم بسعر مرتفع وغادروا.

في عام ٢٠٢٢، دمرت السلطات ٥٠٠٠ منزل في وادي بيسينجي، وعند هذه المرحلة، ناشد زعماء مجتمع ساوا المحلي في مقاطعة ووري (Wouri)، السلطات من أجل الرحمة، ولكن دون جدوى. وفي الجولة الثانية من عمليات التدمير، استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق الشباب الغاضب، وأصاب أحدهم باطلاق نار حقيقي. وأصبح الملاذ الوحيد للسكان ضد عمليات الإخلاء هو التنديد بالتضامن وإدانة منظمات حقوق الإنسان، وكذلك وسائل الإعلام التي أبلغت عن الجريمة، لذلك، نظم بعض السكان لجنة تفاوض لطلب المساعدة الحكومية.

وقد تم الإعلان عن عملية الهدم في ٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣ الساعة ٦ صباحاً، وبدأت عملية الهدم أخيراً بعد ظهر ذلك اليوم. وبعد الهدم الجماعي، أوضح حاكم مقاطعة ووري، غاي إيمانويل تشابنغا، Guy Emmanuel Tchapnga، أن الإخلاء والهدم لم يكن تعسفياً، وأن السكان قد تم تحذيرهم مسبقاً. وتباعاً لم يكن لدى سكان وادي بيرينغوي مكان للذهاب إليه.

فيما برر المحافظ إخلاء الموقع، من أجل خط الأنابيب وأنظمة الصرف. حيث قال ستسمح لنا خطوط الأنابيب بتزويد البلاد بأكلها بالغاز والوقود. وهكذا، تم تنفيذ الهدم في ٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام، وبعد شهور من المفاوضات والاجتماعات والوعود التي لم يتم الوفاء بها.

وأفاد الضحايا بأن المحافظ قد وعد السكان بتعويضهم عند ترحيلهم. وبعد تقييد قوات شرطة مكافحة الشغب المنتشرة، ناشد ضحايا عملية الهدم السلطات، بتخصيص موقع لهم، حيث يمكنهم إيواء وحماية ما تبقى من ممتلكاتهم. في الوقت الحالي، ولم يكن لدى هؤلاء الضحايا أي ضمان بالحصول على سكن بديل، ناهيك عن التعويض. وفي أثناء ذلك، ظلت السلطات تراوغ، إن لم تكن صامتة، بشأن هذه القضية.

وقد اتخذ قرار هدم حي وادي بيسينج، وزير المناطق والسجل العقاري، وشؤون الأراضي التابع لوزير الإدارة الإقليمية، وبالتشاور مع مجلس مدينة دوالا، وشركة السكك الحديدية كامريل، التابعة لشركة بولوريه لوجيستكس [Bolloré Logistics](#) (الولايات المتحدة الأمريكية)، وشركة مستودعات البترول الكاميرونية [SCDP](#)، التي تعتزم استخدام الأرض لمشروع خط أنابيب. ونفذت الشرطة الهدم تحت إشراف محافظ إدارة ووري (Wouri)، Guy Emmanuel Tchapnga.

ومنذ ٥ كانون الثاني/يناير الماضي، أُجبر السكان المشردون، إلى العثور على مأوى مع أسرهم في أماكن أخرى، عن طريق اللجوء إلى قرى أجدادهم، أو البحث عن سكن مؤقت في مكان غير رسمي آخر، مما يجعلهم عرضة لمزيد من الإخلاء ونزع الملكية. ونظراً أن السلطات لم تقدم أي أماكن لإعادة التوطين، فقد وعدت بتزويدهم بالدعم المالي في الأيام المقبلة. ولكن للأسف، لا يوجد المزيد من الأخبار المتعلقة بهذا الوعد.

وبغض النظر عن الأسباب الرسمية لإخلاء السكان من أماكنهم، تعتبر معاملتهم اثناء الاخلاء قانونية فقط مع بعض الضمانات والشروط المسبقة. الاخلاء القسري دون التشاور المسبق مع المقيمين ؛ وموافقتهم ؛ والإجراءات القانونية الواجبة؛ والحماية من الإيذاء، بما في ذلك حالة التشرد؛ وغيرها من أشكال الحماية الأخرى، التي تضمنها الدولة، قد تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان. فيجب ألا يؤدي الإخلاء القانوني إلى تشريد الأفراد أو تعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، ويجب على الدولة أن تضمن السكن البديل الملائم، أو إعادة التوطين، أو الحصول على أراضي منتجة، حسبما يكون مناسباً.

كما أن لهذه الإخلاءات آثار وخيمة على الحقوق المتعلقة بحق الإنسان في السكن الملائم، مثل الحق في الغذاء والماء والصحة والتعليم وسبل العيش. ولا تزال الكامبيرون ملزمة باحترام وحماية وتحقيق حق الإنسان في السكن الملائم، بعد أن صدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ICESCR في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤.

بالإضافة إلى انتهاك كل هذه المعايير الدولية، فإن عمليات الإخلاء الحالية في الكامبيرون في هذا الحي تعكس نمطاً مستمراً من انتهاكات حق الإنسان في السكن الملائم. وايضا اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في ملاحظاتها الختامية عام ١٩٩٩، أعربت عن قلقها، إزاء ارتفاع عدد حالات الإخلاء القسري في المناطق الريفية في الكامبيرون حسبما أفادت التقارير، وحثت الكامبيرون على تنفيذ القوانين والسياسات الرامية إلى مكافحة قضية الإخلاء القسري، وفقاً للتعليقين العامين رقم ٤ (باللغة العربية) ورقم ٧ (باللغة العربية).

وبعد دراسة التقرير الدوري للكامبيرون في عام ٢٠١٢، لاحظت اللجنة ما يلي:

مع القلق بارتفاع العدد الكبير المبلغ عنها من حالات الإخلاء القسري وهدم المنازل التي أجريت دون إشعار كاف ودون توفير تعويض مناسب أو سكن بديل (اللغة العربية).

وتحث اللجنة الدولة الطرف على القيام بما يلي:

أن يضمن الإطار القانوني الذي ينظم مشاريع التنمية الحضرية، توفير تعويض مناسب أو سكن بديل في حالة الإخلاء، فضلاً عن إتاحة سبل الانتصاف للأشخاص المعنيين. وبالإضافة إلى ذلك، تحت اللجنة الدولة الطرف على ضمان عملياً عدم ترك أي شخص بدون مأوى نتيجة الإخلاء. وفي هذا الصدد، تحيل اللجنة الدولة الطرف إلى تعليقها العام رقم ٧ (١٩٩٧) بشأن عمليات الإخلاء القسري .

وكررت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية CESCR ، هذه التوصية للكامبيرون في مراجعتها لعام ٢٠١٩.

ومرة أخرى، فإن سلسلة ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى الكامبيرون لتنفيذ التزاماتها التعاقدية وإنهاء عمليات الإخلاء القسري، لم تردع الموجة المستمرة من عمليات الإخلاء في الكامبيرون.

وعلى الرغم من هذا الإفلات من العقاب، انضمت منظمة Solidaris Humanitas، عضو التحالف الدولي للموئل إلى شبكة حقوق الارض والسكن (HLRN)، في ٢٩ يناير لإطلاق نداء للتحرك العاجل (باللغة الفرنسية) للتضامن مع ضحايا وادي بيرينغوي. والذي يردد مطالب المجتمع المتضرر، ويحث السلطات على ما يلي:

• الوقف الفوري لعمليات الإخلاء الجماعي والهدم التي تحدث في هذا الحي.

• المضي قدماً في تعويض وإعادة توطين السكان الذين غادروا الحي بالفعل والذين يجدون أنفسهم بلا مأوى.

• الاستمرار في تعويض الأشخاص الحائزين على سندات ملكية الأراضي وتصاريح البناء.

• اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان السكن البديل الملائم.

• المشاركة في حوار صريح مع المجتمعات المتضررة، وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان، ولا سيما التعليق العام رقم ٧ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

• الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي واحترام حق جميع مواطنيها في الحماية القانونية لحقوق الإنسان الخاصة بهم، بما في ذلك السكن الملائم والمشاركة والتعبير ؛ ومنحهم تعويضات كاملة عن الانتهاكات الجسيمة مثل عمليات الإخلاء القسري.

ما يمكن القيام به

لا يزال بإمكانك الانضمام إلى هذه الدعوة من أجل التنمية المسؤولة، واحترام الحق في السكن الملائم، من خلال إرسال خطاب احتجاج عاجل إلى السلطات الكاميرونية المسؤولة. ما عليك سوى الانتقال إلى [صفحة التحرك العاجل لشبكة حقوق الأرض والسكن](#)، وانقر فوق كلمة [Support](#) [الدعم] لهذه الحالة.

الصورة: سكان وادي بيسينج في أثناء عملية الإخلاء مع المتعلقات القليلة التي يمكنهم حملها. المصدر: ACTU Cameroon.

حقوق الطفل والبيئة

القانون، بصفته سمة مشتركة عبر البشرية، هو تطوري بطبيعته. ومن خلال تطوير قواعد ومعايير القانون الدولي، يتقدم نظام حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، نحو مزيد من الوضوح للأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان في البيئة. ولقد تأخرت هذه العملية لعدة قرون، بسبب المفاهيم الفلسفية، لازدواجية ثنائية الإنسان/الطبيعة، التي ترسخت في العهد القديم، **وناصرها المفكرون الغربيون**، مما أبعد الجنس البشري عن العالم الطبيعي. وقد تجعل الأحداث البيئية، في خضم التغير المناخي، والحقائق العلمية مثل هذا الانقسام الأيديولوجي غير مستدام.



قبل انعقاد المؤتمر السابع والعشرين، للدول الأطراف في اتفاقيات تغير المناخ (CoP27) في عام ٢٠٢١، أقر **مجلس حقوق الإنسان**، بحق الإنسان في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. حذت **الجمعية العمومية** حذوها في يوليو ٢٠٢٢ **بقرار** (١٦١ صوت مؤيد، ولا أحد ضد، مع امتناع ثمانية أعضاء عن التصويت، و ٢٤ بدون تصويت) يعترف بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة مع (حذف كلمة «آمنة» لإصرار فرنسا على

الخلافت المحتملة حول الطاقة النووية).

هذه التصريحات الهامة من أعلى هيئة سياسية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وأعلى سلطة فيها، هي بيانات إيضاحية، وما يزال هناك حاجة إلى تفسير رسمي لهذا الحق الإنساني المتفق عليه حديثاً، مع تحديد مضمونه المعياري، ومصادره القانونية، والتزامات الدول المقابلة، وتحديد الانتهاكات والمسؤوليات الأخرى للمنظمات الدولية، وما إلى ذلك. وعادة ما يوجد هذا التفصيل المطلوب في التعليقات العامة، وتوصيات هيئات الرصد والتفسير، التي تشرف على معاهدة تكرر حقاً معيناً. وساهم آخرون في زيادة الوضوح باستمرار، بما في ذلك مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة **Jone H.Knox**، الذي حدد **تقريره لعام ٢٠١٨**، ١٦ مبدأً إطارياً للالتزامات الدول في قانون حقوق الإنسان فيما يتعلق بالتمتع ببيئة صحية. ومع ذلك، فإن الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان لا تفتن حقاً صريحاً من حقوق الإنسان في البيئة... مع استثناء واحد محتمل.

وتنص **اتفاقية حقوق الطفل** على أن تسعى الدول الأطراف إلى أعمال حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه (٢٤، ٢(c)) وتتخذ، بوجه خاص، التدابير المناسبة أخذاً في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره.

وبموجب الاتفاقية، توافق الدول الأطراف أيضاً على أن يكون تعليم الطفل موجهاً نحو تنمية احترام البيئة الطبيعية (٢٩، ١(e)).

وفي نوفمبر ٢٠٢٢، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC)، التي تعمل بموجب سلطتها لتفسير الاتفاقية، أصدرت **مشروع تعليقها العام رقم ٢٦** حول حقوق الطفل والبيئة مع التركيز بشكل خاص على تغير المناخ. واستجابة لدعوة اللجنة إلى التعليق على المشروع، ساهم التحالف الدولي للموئل-شبكة حقوق الارض والسكن (HIC-HLRN) في عملية وضع المعايير من خلال استكمال اللجنة المعنية بالمشروع، باعتبارها تكملة مرحب بها للاعتراف التفسيري من قبل **مجلس حقوق الإنسان**، و**الجمعية العامة**، ومصدر قانون مهم ومؤثر لجميع الدول. (كل الدول في منظومة الأمم المتحدة أطراف في اتفاقية حقوق الطفل، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية).

ولاحظ التحالف الدولي للموئل- شبكة حقوق الارض والسكن، أنه في سياق البيئة وتغير المناخ، تظل الالتزامات الشاملة للدولة الطرف بموجب الاتفاقية (١) لحماية الطفل من الاضرار الناجمة عن الأخطار والكوارث البيئية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ، و (٢) خدمة مصالح الطفل الفضلى في هذا السياق.

وانضم التحالف الدولي للموئل- شبكة حقوق الارض والسكن إلى المدخلات الأخرى في اللجنة، معترفاً بأنه يجب على الدول أن تبذل المزيد من الجهد لدعم حقوق الطفل وفقاً لذلك، مع الاعتراف بدور الأطفال في إعداد المشروع بوصفهم عناصر لحماية البيئة وفي:

● مكافحة تغير المناخ.

● تحديد مصالح الطفل الحالية والطويلة المدى في هذا السياق.

● تحديد آثار المخاطر البيئية وتغيير المناخ على حقوق الطفل. و

● المساهمة بالمضمون المعياري للحق في البيئة المعترف به حديثاً والتزامات الدول المقابلة.

وتتوقع مدخلات التحالف الدولي للمونل- شبكة حقوق الارض والسكن، أن يؤكد التعليق العام كذلك على أن نطاق التزامات الدول الأطراف يتطلب من جميع أجهزة الدولة احترام حقوق الطفل؛ الحماية من الانتهاكات التي ترتكبها الأطراف الثالثة، سواء داخل أو خارج الدولة وإقليمها الخاضع للسيطرة الفعلية؛ وإعمال تلك الحقوق عن طريق تعزيز وتيسير ومساعدة إعمالها من خلال اتخاذ خطوات وتدابير ملموسة.

التزامات خارج الحدود الإقليمية

حذرت بعض الدول في تعليقاتها المقدمة إلى اللجنة من أن التعليق العام، يستند إلى التزامات جديدة، ولا سيما، التزامات تتجاوز الحدود الإقليمية، في إشارة ظاهرية إلى «الولاية القضائية» (المادة ٢٠١). ومع ذلك، أشار التحالف الدولي للمونل-شبكة حقوق الارض والسكن، إلى أن ديباجة اتفاقية حقوق الطفل تشير أيضاً إلى مصدر في القانون يتعلق بحقوق الطفل في المادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، ولا يحتوي على قيود إقليمية. وعلاوة على ذلك، وانطلاقاً من روح التعاون الدولي (المادتان ٢٧،٤ و ٢٨،٣ من اتفاقية حقوق الطفل) وطبيعة حقوق الإنسان والبيئة، ومجالات العمل المناخي، فإن التزامات الدول التي يتناولها التعليق العام هي التزامات فردية وجماعية ومحلية وخارجة عن الحدود الإقليمية في آن واحد. وتتوافق هذه الالتزامات الواجبة والسابقة والدائمة الإقليمية والخارجة عن الحدود الإقليمية، بموجب اتفاقية حقوق الطفل مع الالتزامات الناشئة عن معاهدات أخرى لحقوق الإنسان والبيئة، فضلاً عن التعهدات الطوعية، وغير الملزمة والموقته، التي تتخذها الدول بموجب السياسات العالمية.

وبناء على ذلك، يوضح المشروع أنه «ينبغي للدول أن تتعاون لضمان امتثال المؤسسات التجارية العاملة على المستوى الدولي للمعايير البيئية، التي تُطبق وتهدف إلى حماية حقوق الأطفال من الضرر المرتبط بالمناخ» (الفقرة ١١٦). وهذا يتفق تماماً مع الالتزام بالحماية، والذي يقتضي من الدولة أن تنظم أنشطة تجارية إقليمية، وخارجة عن الحدود الإقليمية بما يتفق مع حماية حقوق الإنسان ومصالح الطفل (الفقرة ٩٢). غير أن إشارة المشروع إلى تجاوز الحدود الإقليمية (الفقرة ١٠٠) قد تحتاج إلى الالتزام بأعمال حقوق الطفل خارج نطاق الولاية القضائية الإقليمية للدولة، على أنه يقتصر على حالات معينة.

أفضل العلوم المتاحة

منذ ٥٠ عاماً، اعترف المجتمع الدولي بضرورة أن:

يستخدم الإنسان المعرفة لبناء، وبالتعاون مع الطبيعة، بيئة أفضل. وأصبح الدفاع عن البيئة البشرية وتحسينها للأجيال الحالية والقادمة هدفاً حتمياً للبشرية... (الفقرة ٦). وتذكر إسهامات التحالف الدولي للمونل-شبكة حقوق الارض والسكن بأن المبدأ الأول الهادف لإعلان ستوكهولم، يقر أيضاً بأن الإنسان «يتحمل مسؤولية مقدسة لحماية وتحسين البيئة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية».

التنمية المستدامة مقابل القدرة على الصمود والتعافي

وتنص الاتفاقية على الالتزام بالسعي إلى تحقيق هدف الاندماج الاجتماعي، للطفل، والتنمية العقلية، والأخلاقية، والاجتماعية، والثقافية، والروحية الفردية، (الفقرات ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ١). ويؤكد المشروع أيضاً بأهمية السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة لصالح الطفل (الفقرة ١٠١). ويقر بضرورة أن «تعزز الدول ليس فقط القدرة على الصمود والتعافي، [بل] تدريجياً التنمية المستدامة والتحسين المستمر للظروف المعيشية للأطفال ومجتمعاتهم» (الفقرة ١٠١).

وهذا التمييز بين الاستخدام المعاصر لمصطلح «المرونة» والتنمية المستدامة له أهمية حاسمة، مع ملاحظة، المضمون المعياري لمفهوم التنمية المستدامة، مع ركانزه الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة (الفقرة ١٢).

علاوة على ذلك، توفر المرونة فقط العودة إلى الوضع السابق، بغض النظر عن مستوى الرفاهية قبل الصدمة. ومع ذلك فإن التنمية المستدامة تتماشى مع «الإعمال التدريجي» لحقوق الإنسان، والنزاهة الدولية بضمان «التحسين المستمر للظروف المعيشية»، المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، (المادتان ٢٠١، ١١، على التوالي) والمذكورة في المشروع (الفقرة ١٠١).

ففي سياق المستوطنات البشرية، على سبيل المثال، تشير القدرة على الصمود والتعافي، إلى قدرة شخص، أو أسرة معيشية، أو مجتمع، على التعافي بعد حدوث صدمة تنطوي على فقدان أو تلف ممتلكات المنزل أو الارض، و/أو النزوح من مكان الإقامة المعتاد. وأشار التحالف الدولي للمونل- شبكة حقوق الارض والسكن، إلى أن عبء هذه التكاليف لا يمكن ان يتوقع من الطفل.

وتنص اتفاقية حقوق الطفل على أن الدول الأطراف تقدم عند الضرورة المساعدة المادية وبرامج الدعم، ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان (المادة ٢٧). وفيما يتعلق بالأجيال الجديدة والمستقبلية، تتطلب التنمية المستدامة للأطفال تحقيق مجموعة من حقوق الإنسان الجوهرية والعملية المتشابهة فيما بينها. وأضافت شبكة حقوق الأرض والسكن-الهند، أن الإسكان وتطوير المونل يجب أن تشمل مساحات للأطفال للعب، والحصول على التعليم المناسب، والرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي، والقدرة على النمو في بيئة آمنة وصحية.

ويؤثر الإسكان بحد ذاته تأثيراً كبيراً على الأثر البيئي ويساهم في تغير المناخ، من خلال البناء، والتوسع الحضري، واستعمال التربة لأجل الأغراض الصناعية والإنشائية، واستهلاك الطاقة، واستخدام المياه، والتلوث، وإزالة الغابات، والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي. ومن أجل الأطفال في الحاضر والمستقبل، هناك حاجة ماسة إلى التحول الفعال لقطاع الإسكان في الوقت المناسب، بما في ذلك، تحسين كفاءة الطاقة والكهرباء، والاستدامة من خلال معايير وقوانين البناء القابلة للتنفيذ، والبناء الأخضر، وأساليب ومواد البناء منخفضة الكربون، والاستخدام الأكثر إنصافاً للمخزون الإسكاني الحالي، ودمج التكيف مع المناخ والمرونة في التخطيط الحضري والتنمية.

وبالتالي، فإن التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال الدعم المالي والاستثمار، ضروري لتحقيق تحول أخضر يدعم حقوق الطفل. وفي مجال الإسكان، تتطلب الأولويات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالبيئة الحرس على دعم حقوق الطفل، لا سيما في حالات النزوح في سياق المخاطر البيئية والكوارث وتغير المناخ.

النزوح المرتبط بالبيئة والمناخ

وأشارت مساهمة التحالف الدولي للمونل-شبكة حقوق الأرض والسكن، التي اللجنة أن ما يقرب من نصف أطفال العالم (حوالي مليار طفل) يعيشون في البلاد معرضين «لخطر شديد للغاية» من آثار تغير المناخ، مما يزيد من أزمة الإسكان وحقوق الطفل. وتتعرض النساء والفتيات **للخطر بشكل خاص** أثناء الأحداث المناخية، حيث يزداد احتمال تعرضهن لعدم الأمان في العمل والتمييز، والخوف من التحرش والعنف في الملاجئ. يعاني الأطفال المتأثرون من مساوئ متعددة ويحتاجون إلى برامج خاصة لضمان حمايتهم، فضلاً عن احترام حقوقهم وحمايتهم وإعمالها.

أيضاً تقر لجنة حقوق الطفل، بأن الأسرة، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وبخاصة الأطفال، ينبغي أن تولى الحماية والمساعدة اللازمين لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها داخل المجتمع (لجنة حقوق الطفل، الديباجة). لذلك، من الضروري أن تضمن الدول لم شمل الأسرة/توحيد العائلة في جميع عمليات النزوح وإعادة التوطين، بما في ذلك النزوح البيئي المرتبط بتغير المناخ ومعالجة شئون اللاجئين.

إن اعتراف الأمم المتحدة ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة كحق من حقوق الإنسان يتجه بالبيئة والعمل المناخي إلى ضوء جديد للالتزامات الدولية المقابلة إزاء هذا الحق الإنساني لكل طفل. وفي هذا السياق، تحتفي مدخلات التحالف الدولي للمونل- شبكة حقوق الأرض والسكن بالاسهامات التي قدمتها، بوضع معايير واضحة وذات سلطة لإعمال حق الإنسان في البيئة، ولكنها أكدت أيضاً أن التوافق بين التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع معايير والتزامات حقوق الإنسان لا يزال ضرورياً.

الصورة: الأطفال يتعلمون كيفية الحفاظ على بيئة نظيفة. المصدر: Shutterstock.

الأرض، والتزامات الدولة وفقاً للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

في ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢ اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR) [تعليقها العام رقم ٢٦](#)، الذي طال انتظاره بشأن الأرض والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والصيغة المعتمدة تعد أفضل مقارنة بالصيغة السابقة، والتي تناولها التحالف الدولي للموئل-شبكة حقوق الارض والسكن في *Land Times* /أحوال الأرض (الاعداد رقم ١٥ و ١٩ و ٢٢ و ٢٤) (النسخة العربية – الاعداد رقم ١٥ و ١٩ و ٢٢ و ٢٤) وفي منشور منفصل عن مساهمته في اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: [الأرض كحق من حقوق الانسان](#).



يبدأ التعليق العام الجديد رقم ٢٦ بالتركيز على حصول الأفراد والمجتمعات المحلية على الأرض واستخدامها والتحكم فيها باعتبارها ضرورية لإعمال حقوق الإنسان الأخرى، والحاجة إلى نظم حيازة وملكية لتأمين الحصول على الأرض واستخدامها والتحكم فيها. غير أنها أيضاً تشير إلى أن الاستخدام والإدارة الحالية للأرض لا تؤدي عموماً إلى إعمال الحقوق المنصوص عليها في العهد، استناداً إلى الاستعراضات الواسعة النطاق التي أجرتها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كل من السياق الريفي والسياسي الحضري، ولا سيما العوامل

التي تؤثر على الفئات الاجتماعية المحرومة والمهمشة.

ويشير التعليق العام إلى كيفية تأثير سوء إدارة الأرض و/أو توزيعها غير العادل على ستة حقوق معينة منصوص عليها في العهد، بما في ذلك الغذاء والسكن والملائم والصحة وسبل العيش والثقافة وتقرير المصير والمياه. ومع ذلك، فإن بدء الاعتراف بالمياه كحق من حقوق الإنسان في تعليق عام منذ عقدين من الزمن، لم تجرؤ اللجنة بمعاملة الأرض - وهي أيضاً عنصر مادي كلاسيكي واحتياج فيسيولوجي - معاملة متساوية في القانون. كما لم تنظر اللجنة في العلاقة الفسيولوجية بين الإنسان والأرض، على الرغم من تعهدها في [التعليق العام رقم ٢٥](#)، بتطوير العلاقة على نطاق أوسع بين العلم والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهناك امثلة مقدمة لعلاقة الأرض بالصحة لكنها بالمعنى السلبي فقط، تنصح الدول بتجنب استخدام الأرض الذي يعتمد على مبيدات الحشرات والأسمدة ومنظمات نمو النباتات أو الذي يؤدي إلى إنتاج النفايات الحيوانية والكائنات الحية الدقيقة الأخرى، على سبيل المثال، التي ساهمت في أمراض الجهاز التنفسي المختلفة (الفقرة رقم ٩).

ثم يبدأ التعليق العام في استكشاف الروابط بين الأرض والمبادئ الأساسية لتنفيذ العهد. وكما ورد في المواد الثلاث الأولى من العهد، فهي تقرير المصير، وعدم التمييز، والمساواة بين الجنسين، وسيادة القانون، والإعمال التدريجي، والحد الأقصى من الموارد المتاحة، والتعاون الدولي.

وأول مبدأ في العهد هو الحق الغير قابل للتصرف وتطبيق مبدأ تقرير المصير. والمؤشر على تحفظ اللجنة هو إشارتها الوحيدة إلى الأرض باعتبارها أساسية لتقرير المصير في مثال تقرير المصير/دخلي للشعوب الأصلية (الفقرة ١١). فالتعليق العام لا يربط بين الأرض والقاعدة القطعية والالتزام بالقواعد الأمرة لجميع الدول، و المتواجدة في مبدأ ناميبيا، لضمان حقوق الأرض للشعوب والأمم التي حرمت من حقها في تقرير المصير، بما في ذلك من خلال عدم الاعتراف واتخاذ تدابير فعالة لإنهاء هذا الوضع غير القانوني.

إن التعليق العام أكثر دراية بمبدأ تنفيذ عدم التمييز. حيث يتضمن القسم الخاص بمبدأ عدم التمييز والمساواة والجماعات أو الأشخاص الذين يحتاجون إلى اهتمام خاص، التركيز بوجه خاص على النساء والشعوب الأصلية والفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. ويشار إلى سيادة القانون فيما يتعلق بواجب الدول في تطوير القوانين والسياسات لضمان اجراء الاستثمارات القائمة على الارض بطريقة مسؤولة (الفقرة ٢٨). ويعود هذا المبدأ في سياق إسداء المشورة إلى الدول بشأن منع الفساد، ولا سيما من خلال التشاور والمشاركة واحترام سيادة القانون ومبادئ الشفافية والمساءلة (الفقرة ٥٣). ومع ذلك، من الأفضل تناول مسائل سيادة القانون في القسم الختامي للتنفيذ وسبل الانتصاف (الفقرات ٥٩-٦١).

ويشير التعليق العام إلى ان الدول تستخدم الحد الأقصى من الموارد المتاحة للإعمال التدريجي للحقوق المنصوص عليها في العهد فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد الإنتاجية، ولا سيما لمساعدة الأفراد والجماعات على التمتع بمستوى معيشي لائق (الفقرة ٣٧) واستخدام أقصى قدر من الموارد المتاحة لمعالجة أثر تغير المناخ، ولا سيما على الفئات المحرومة.

ويوجد أيضا في متن التعليق العام ارشادات بشأن تفعيل مبدأ التعاون الدولي. ويشير الى ان الدول الأطراف تكفل وضع الاتفاقات الدولية وإبرامها وتنفذها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والتعاون الإنمائي وتغير المناخ، المتسقة مع التزاماتها بموجب العهد وليس لها أثر ضار على إمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية في بلدان أخرى (الفقرة ٤٥)

كما ينصح التعليق العام ينبغي أن يركز التعاون والمساعدة الدوليان على دعم السياسات الوطنية الرامية إلى ضمان الحصول على حيازة الأرض لأولئك الذين لم يُعترف بحقوقهم المشروعة في استخدام الأرض. وينبغي أن تتجنب السياسات ان تؤدي الى تركيز او تجارة الأرض، كما ينبغي أن تهدف إلى تحسين فرص حصول المحرومين والمهمشين أفراداً وجماعات على الأراضي وزيادة أمن حيازتهم. وتوضع سياسات وقائية ملائمة، وتتاح للأشخاص والجماعات المتأثرين بتدابير التعاون والمساعدة الدوليين إمكانية الوصول إلى آليات مستقلة لتقديم الشكاوى. ويمكن للتعاون والمساعدة الدوليين أن ييسرا الجهود الرامية إلى ضمان كون السياسات المتعلقة بالأراضي مستدامة وكونها جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الرسمي لاستخدام الأراضي والتخطيط المكاني الأوسع نطاقاً للدول، أو تصبح كذلك (الفقرة ٤٧).

وبالرغم من اغفال امتلاك الأراضي التي تُحرم منها الشعوب التي يحق لها تقرير المصير، فإن التعليق العام يتعامل مع الالتزامات التي تتجاوز الحدود الإقليمية في المسائل المتعلقة بمعاملات الأراضي (الفقرات ٤٠-٤٧). ويذكر الدول باتخاذ خطوات من خلال المساعدة والتعاون الدوليين بموجب المادة ٢ (١) من العهد بغية الأعمال التدريجي الكامل للحقوق المنصوص عليها في العهد فيما يتعلق بالأرض (الفقرة ٤٦).

وفيما يتعلق بحقوق الاجراءات المرتبطة بالأراضي، يؤكد التعليق العام على المشاركة والتشاور والشفافية باعتبارها التزامات عامة للدول في الامور المتعلقة بحوكمة الأراضي (الفقرات ٢٠-٢١). ونصف هذه المعالجة الموجزة مخصصة للعمليات المشار إليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

الاحترام والحماية والإعمال

وفيما يتعلق بجوانب التزامات الدول، يُنظم قسم عن الالتزامات المحددة للدول الأطراف (الفقرات ٢٢-٣٩) بما يتماشى مع التزامات الاحترام والحماية والإعمال. وهذه الصيغة القياسية تكون اكثر افادة في تفسير الالتزامات المقابلة لحق معين من حقوق الإنسان. ومع ذلك، يظل هذا القسم مجردا لأن هذا التعليق العام لا يتعامل مع حق الإنسان في الأرض.

الاحترام

ويذكر التعليق العام بأن الالتزام بالاحترام يقتضي ألا تتدخل الدول الأطراف بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحقوق المكرسة في العهد المتعلقة بالأرض، بما في ذلك الحصول على الأرض واستخدامها والتحكم فيها. ويعني الالتزام بالاحترام بأن الدولة (وأجهزتها) تمتنع عن القيام بأي امر مما يلي:

(أ) التدخل في حقوق الحيازة المشروعة لمستخدمي الأرض، ولا سيما بطرد شاغليها الذين يعتمدون عليها في كسب رزقهم؛

(ب) الإخلاء بالقوة وهدم الممتلكات كتدابير عقابية؛

(ج) ارتكاب أي أفعال تمييزية في عملية تسجيل الأرض وإدارتها، بما في ذلك على أساس الوضع العائلي أو الأهلية القانونية أو الوصول إلى الموارد الاقتصادية؛

(د) ارتكاب أي فعل من أفعال الفساد فيما يتعلق بإدارة الحيازة ونقلها.

ويضيف أن ينطوي الالتزام بالاحترام أيضاً على احترام إمكانية الوصول القائمة إلى الأرض لجميع أصحاب الحيازة الشرعية واحترام قرارات المجتمعات المحلية المعنية فيما يخص حوكمة أراضيها وفقاً لأساليب التنظيم الداخلية.

الحماية

وترديداً للتعليقين العامين السابقين رقم ٤ ورقم ٧ بشأن الحق في السكن، يشير التعليق العام ٢٦ بأن يجب ان توفر الدول لجميع الأشخاص درجة معقولة من أمن الحيازة التي تضمن الحماية القانونية ضد الإخلاء القسري (الفقرة ٢٣)، مع احترام حقوق الحيازة المشروعة لمستخدمي الأراضي.

وهذا يعني أن الالتزام بالحماية يتطلب من الدول الأطراف اتخاذ تدابير لمنع أي شخص أو كيان من التدخل في الحقوق المكرسة في العهد فيما يتعلق بالأرض، بما في ذلك الحصول على الأرض واستخدامها والتحكم فيها. وتحمي الدول الأطراف إمكانية الحصول على الأراضي بضمان عدم طرد أي شخص قسراً وعدم انتهاك حقوقه من قبل أطراف ثالثة في الحصول على الأراضي (الفقرة ٢٦)، بغض النظر عن نوع أنظمة حيازة الأراضي (الفقرة ٢٧).

الإعمال

فيما يتعلق بالالتزام الاستباقي بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق الأرض، يذكر التعليق العام للدول الأطراف بتحديد جميع حقوق الحيازة وأصحاب الحقوق الحاليين، وليس فقط أولئك الموجودين في السجلات المكتوبة. وتضع الدول الأطراف، من خلال القواعد العامة، تعريفاً لحقوق استخدام الأراضي المشروعة، بما يتماشى مع جميع أحكام العهد ذات الصلة ومع التعاريف الواردة في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الفقرة ٣٣).

والتعليق العام يشير إلى أن ينبغي لخطط توزيع الأراضي أيضاً أن تدعم المزارع الصغيرة المملوكة للأسر، التي كثيراً ما تستخدم الأرض بطريقة أكثر استدامة وتسهم في التنمية الريفية نظراً لكثافة اليد العاملة فيها. غير أن خطط إعادة توزيع الأراضي ينبغي أن تكفل حصول المستفيدين على الدعم المناسب لتعزيز قدرتهم على استخدام الأرض استخداماً منتجاً والانخراط في ممارسات زراعية مستدامة من أجل الحفاظ على إنتاجية الأرض.

ولإعمال مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بالأرض، تقدم اللجنة مشورة قياسية للدول الأطراف للمشاركة في التخطيط الإقليمي الطويل الأجل للحفاظ على الوظائف البيئية للأرض (الفقرة ٣٨). وتتفق هذه التوصية الهادفة مع **الخطة الحضرية الجديدة New Urban Agenda**، التي تلزم الدول بضمان كل من الوظائف البيئية والاجتماعية للأرض والمدينة (الفقرتان ١٣ و ٦٩). ولا يزال معظم المنفذين والمراقبين وغيرها من موضوعات الخطة الحضرية الجديدة بحاجة إلى التحديد لتحقيق هذه الأبعاد خارج الوظيفة الاقتصادية للأرض. ومع ذلك، فإن هذا التعليق يتركهم يشيرون إلى مصادر أخرى لفهم متطلبات الدول لضمان الوظائف البيئية والاجتماعية للأرض.

التزامات خارج الحدود الإقليمية

والقسم المتعلق بالالتزامات التي تتجاوز الحدود الإقليمية (ETOs) مفيد للغاية. وسيكون من المفيد أن أشرح للدول - وخاصة تلك التي علقت بتحفظات على هذا المفهوم - أن الالتزامات خارج الحدود هي بُعد متأصل في التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الأبعاد الفردية والجماعية والمحلية.

والتعليق العام يفسر أيضاً أن كثيراً ما يتم تمويل أو تعزيز عمليات نقل الأراضي من قبل كيانات دولية، بما في ذلك مستثمرون من القطاع العام مثل مصارف التنمية التي تمول مشاريع التنمية التي تتطلب الأراضي، مثل السدود أو مجمعات الطاقة المتجددة، أو من قبل مستثمرين من القطاع الخاص. ولدى استعراض تقارير الدول الأطراف، واجهت اللجنة عدداً متزايداً من الإشارات إلى الأثر السلبي على وصول الأفراد والجماعات والفلاحين والشعوب الأصلية إلى الموارد الإنتاجية نتيجة لمفاوضات واتفاقيات وممارسات الاستثمار الدولية، بما في ذلك في شكل شراكات بين القطاعين العام والخاص وبين وكالات الدول والمستثمرين الأجانب من القطاع الخاص (الفقرة ٤٠).

ولإعمال الالتزامات التي تتجاوز الحدود الإقليمية، يكرر التعليق العام تأكيد موقف اللجنة المتمثل في أنه ينبغي للدول أن تتخذ خطوات من خلال المساعدة والتعاون الدوليين بموجب المادة ٢ (١) من العهد بغية تحقيق الإعمال التدريجي الكامل للحقوق المنصوص عليها في العهد فيما يتعلق بالأرض، وهو ما من شأنه أيضاً أن يفيد الشعوب والمجتمعات المحلية خارج أراضيها (الفقرة ٤٦).

قضايا محددة

يتناول التعليق العام الأرض كموضوع له ظروف خاصة. ومع ذلك، فإنه يركز فقط على النزاعات المسلحة الداخلية وحالات ما بعد النزاع، والفساد، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتغير المناخ. وفيما يتعلق بحقوق المرأة في ميراث الأرض، تُذكر إرشادات التعليق العام بإيجاز في القسم المعني بالتمييز ضد المرأة. ومن المخيب للآمال، خاصة في هذه المرحلة من تاريخ البشرية، أن أول صك تفسيري موثوق به عن الأرض وحقوق الإنسان صادر من هيئة معاهدة حقوق الإنسان يغفل العديد من النزاعات الحدودية والحالات الحربية الحالية العابرة للحدود، فضلاً عن عمليات الاحتلال المستمرة الغير القانونية. ومما لا شك فيه ستكون هذه الموضوعات لمزيد من تطبيق المبادئ الأكثر عموماً لهذا التعليق في تطبيق محدد لكل بلد.

الختام

ويتميز التعليق العام الحالي بشأن الأراضي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بانه ببناء وافضل كثيرا مقارنة بالمشروع السابق، لكنه لا يفي بالتوقعات. حيث يشكك في موضوع الأرض باعتباره حاجة إنسانية وحقا من حقوق الإنسان، ويترك مزيدا من النصائح المجردة بشأن معاملة الأرض باعتبارها مجرد جزء لا يتجزأ من أعمال حقوق الإنسان الأخرى المقررة.

وبالمعنى المجرد، يعترف التعليق العام بالشعوب الأصلية والفلاحين والمجتمعات التقليدية الأخرى التي لها علاقة مادية وروحية بأراضيها لا غنى عنها لوجودها، ورفاهها وتنميتها الكاملة (الفقرة ٢٧). القيمة الاجتماعية والثقافية والروحية والاقتصادية والبيئية والسياسية للأرض (الفقرة ٣٥). ومع ذلك، فإن هذا الرأي يفصل تلك المجتمعات عن البشرية الأوسع، كما لو ان الأرض ليست حاجة إنسانية، وبالتالي فهي ليست موضوعا لاحد حقوق الإنسان.

ولم تطبق اللجنة على الأرض نفس الطريقة المبدئية المتبع في اعترافها بالمياه، كحق من حقوق الإنسان منذ ٢٠ عاما. وبالتالي، فإن معاملة الأراضي في التعليق العام الحالي هي بالأحرى معاملة تجارية، مما يوحي بمعاملة الأرض كممتلكات، وهي ليست موضوعا لاي من مواثيق/معاهدات حقوق الإنسان.

على الرغم من العقبات الثقافية الموجودة في الفلسفات الثنائية الغربية، فقد تطور فهم البشرية، لعلاقتها بالأرض والطبيعة. وما يزال الاعتراف المراد بالأرض والحاجة الإنسانية، وبالتالي، حقوق الإنسان، يكمن في مكان ما بين الحجج الداعية إلى القيمة الجوهرية للأرض والطبيعة وبين التصور الباند للقيمة الأساسية للأرض القائمة على فائدتها في خدمة البشرية. مهما كان هذا التعليق العام مفيد على المدى القصير، فإن هناك حاجة إلى مزيد من التفسير لتخطي ثنائية الإنسان/الطبيعة التي لا تزال تعزل الناس عن الأرض وعن بعضهم البعض، كما لو أن تلك المجتمعات المرتبطة عضويًا بالأرض هي مجرد استثناءات غريبة.

الصورة: قادة مجتمع المايا في منطقة Belize بليز، يطالبون باحترام حقوقهم المجتمعية في الأرض. المصدر: برنامج حقوق الإنسان والاقتصاد العالمي في كلية الحقوق بجامعة نورث إيسترن.

مستجدات بشأن آلية أصحاب المصلحة في مؤئل الأمم المتحدة

وتسعى العملية الطويلة نحو إنشاء آلية لإشراك أصحاب المصلحة (SEM)، في الاجتماعات الحكومية الدولية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، إلى تعزيز الممارسة الحالية بالاستفادة من مقترحات أصحاب المصلحة والخبرة المكتسبة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، استعرض الفريق العامل المختص للمجلس التنفيذي لبرنامج مؤئل الأمم المتحدة المعنى بمناقشة آلية أصحاب المصلحة (SEM)، ثلاثة مقترحات مقدمة من التحالف الدولي للمؤئل، ومشروع المجموعة الاستشارية لأصحاب المصلحة، التابع للمدير التنفيذي لبرنامج مؤئل الأمم المتحدة (SAGE)، والجمعية العمومية للشركاء للمنظمات غير الحكومية (GAP)، والمسجلة الآن بشكل مستقل. وقد تم استعراض هذه المدخلات، إلى جانب الاستعراض الداخلي للخبرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها التي أعدتها وحدة الشراكات والحكومات المحلية التابعة لمؤئل الأمم المتحدة (PaLGU).



ناقش الفريق العامل المختص في اجتماعه الثامن المنعقد في ٧ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٢٢ خيارات آلية إشراك أصحاب المصلحة (SEM) الثلاثة التالية التي قدمتها الأمانة العامة لبرنامج مؤئل الأمم المتحدة:

١. الخيار الأول: خيار الاستعانة بمصادر خارجية. وهذا مماثل للعملية التحضيرية للمؤئل الثالث؛ حيث يتولى كيان خارجي مبادرة تعبئة وإشراك أصحاب المصلحة دون مشاركة الأمانة.
٢. الخيار الثاني: خيار الأمانة الخفيف. أصحاب المصلحة ذاتي التنظيم. وتوفر الأمانة منبراً محايداً، وتنظم اجتماعات أصحاب المصلحة، وتيسر المشاركة في الاجتماع الحكومي الدولي والأنشطة المنظمة ذاتياً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي.
٣. الخيار الثالث: خيار الأمانة المعزز. سيتم تعزيز مشروع المجموعة الاستشارية لأصحاب المصلحة SAGE للتعبئة والتشاور مع أصحاب المصلحة والشبكات والمجموعات الاستشارية ذات الصلة.

وعُزز الخيار الثاني بالنظر في الخيارات الثلاثة من أصحاب المصلحة، وممارسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ومناقشات الفريق العامل المختص.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، اتفق الفريق العامل على الهيكل التالي للآلية SEM، في مذكرة مفاهيمية:

- استناداً إلى مبدأ التنظيم الذاتي، سيقوم أصحاب المصلحة بتنظيم وتنسيق وتطوير المدخلات والتوصيات المتعلقة بالسياسات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي/لوائح الإجراءات.
- وينتخب أصحاب المصلحة أعضاء لجنة تنسيق لأصحاب المصلحة التي ستضم ٤٢ عضواً كحد أقصى، ومقعدين لكل مجموعة انتخابية، وممثلاً من كل منطقة من مناطق مؤئل الأمم المتحدة. وستنظم أمانة مؤئل الأمم المتحدة انتخابات كل سنتين. وسيعمل الأعضاء المنتخبون في لجنة التنسيق لأصحاب المصلحة لمدة لا تزيد عن سنتين. وستقرر اللجنة هيكل أمانتها وقيادتها وتواتر اجتماعاتها.
- وستوفر أمانة مؤئل الأمم المتحدة منصة محايدة لعقد اجتماعات أصحاب المصلحة. كما ستيسر الأمانة مشاركة أصحاب المصلحة في أنشطة محددة مرتبطة بالعمليات الحكومية الدولية بما في ذلك التيسير مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (UNON) والشركاء الآخرين ذوي الصلة لضمان قدرة أصحاب المصلحة على تأمين غرف للمناسبات الجانبية أو الأنشطة الأخرى ذاتية التنظيم.
- وستستخدم لجنة تنسيق أصحاب المصلحة المنصات الحالية التالية لإشراك أصحاب المصلحة:
- يعقد المنتدى العالمي لأصحاب المصلحة (GSF) كل أربع سنوات بالتزامن مع جمعية مؤئل الأمم المتحدة (UNHA)،
- المشاورة العالمية لأصحاب المصلحة (GSC) التي تعقد سنوياً قبل الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي لمؤئل الأمم المتحدة،
- الاستشارات الإقليمية (RC) كل عامين،
- تقوم أمانة مؤئل الأمم المتحدة بتنظيم جلسات إحاطة منتظمة لأصحاب المصلحة بشأن الأعمال التحضيرية لجمعية مؤئل الأمم المتحدة (UNHA)، والمجلس التنفيذي، ولجنة الممثلين الدائمين (CPR)، واجتماعات الفريق العامل ذات الصلة، وغيرها من الدورات الأخرى،
- إجراء لجنة تنسيق أصحاب المصلحة (SCC) مشاورات منتظمة مع الجهات الداخلية.

وإفي إطار الاستجابة لذلك، أيد التحالف الدولي للموئل، بوجه عام، في ١٧ كانون الثاني/يناير آلية إشراك أصحاب المصلحة المقترحة في المذكرة المفاهيمية، معرباً عن ثقته في أنها تعكس احتياجات هيئات ونظام حوكمة موئل الأمم المتحدة. ووجد التحالف الدولي للموئل أن الاقتراح يبدو حتى الآن، أنه يسعى إلى عملية ديمقراطية بانتخاب لجنة تنسيق أصحاب المصلحة (SCC) كل عامين، بتوجيه ودعم من أمانة محايدة.

ومع ذلك، تظل المسائل الجنسانية والمسائل المتعلقة بالتوازن الإقليمي، وحدود المدة، وغير ذلك من التفاصيل، مفتوحة، ولكن قد تُترك للجان المتعاقبة، وربما، مع تأييد المنتدى العالمي الدوري لأصحاب المصلحة. وقد تكون هذه موضوعات لحوكمة داخلية للآلية لأصحاب المصلحة، ينبغي تحديدها بروح وعملية التنظيم الذاتي.

إن إشارة المذكرة المفاهيمية إلى مجموعات الدوائر الأساسية، ستحتاج إلى مزيد من التحديد. حيث من المحتمل أن يكون الحد الأدنى للتعيين، هو المجموعات الرئيسية المنشئة للمجموعات الرئيسية للأمم المتحدة (groups UN Major)، ولكن يمكن تفسيرها بشكل أكبر لتشمل شركاء جدول أعمال الموئل ومجموعات الدوائر الانتخابية التي تم إنشاؤها في إطار الجمعية العمومية السابقة للشركاء (GAP). وينبغي أن يكون المجلس التنفيذي قادراً على توضيح التكوين الذي يلبي احتياجاته. ومع ذلك من المتوقع أن يخدم النموذج الموسع لمجموعة الدوائر الأساسية، على أفضل وجه، مبادئ شمولية وخصوصية المشورة المتعلقة بالسياسات، المقدمة إلى هيئات حوكمة موئل الأمم المتحدة.

وبالإشارة إلى انتخاب ٤٢ عضواً في لجنة تنسيق أصحاب المصلحة (SCC)، كحد أقصى، مع مقعدين لكل مجموعة رئيسية، مما قد يؤدي إلى ٢١ مجموعة دائرة انتخابية. وفي هذه الحالة، فإن إدراج ممثل من كل منطقة من مناطق موئل الأمم المتحدة يشير أنه سيطلب من هؤلاء ممثلي لجنة التنسيق، أن يقدموا مدخلات خاصة بالسياسات لكل من (١) دائرة رئيسية اجتماعية/وظيفية، و (٢) الخصوصية الجغرافية. ويمكن اعتبار أكثر من تشكيل، ليصل إلى الحد الأقصى لعدد ٤٢.

ولأغراض إجراءات جمعية موئل الأمم المتحدة (UNHA)، والمجلس التنفيذي، ولجنة الممثلين الدائمين (CPR)، قد يرغب المجلس التنفيذي في زيادة ترشيح مدخلات أصحاب المصلحة وحقوقهم في التحدث. ويبدو من المنطقي تحديد عدد المتحدثين المؤهلين في لجنة التنسيق إلى أقل من ٤٢ متحدثاً خلال جلسة واحدة.

ويعد نموذج جمعية الأمم المتحدة للبيئة نموذج جيد ينبغي اعتماده. ومن شأن ذلك أيضاً، أن يوفر بعض الاتساق لمدوبي الدول ومنظمات أصحاب المصلحة العاملة في نيروبي، داخل كل من برنامج موئل الأمم المتحدة، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة. ويشير هذا النموذج أيضاً إلى أن موئل الأمم المتحدة لا يتحمل أي دور مالي في توفير الموارد، ولكنه يدعم فقط وظائفها من الناحية اللوجستية.

ولا يزال هناك الكثير من التفاصيل والخطوات الإضافية قيد التداول واتخاذ قرار بشأنها، بما في ذلك الحوكمة الداخلية ل لجنة التنسيق وإنشاء أمانة عاملة للجنة. ستكون هذه موضوعات جدول زمني لم يتم تحديده بعد، ولكن ربما يتم تحديدها في سياق المنتدى العالمي لأصحاب المصلحة GSF القادم (حزيران/يونيو ٢٠٢٣).

نظر المجلس التنفيذي في اجتماعه الأول لعام ٢٠٢٣، الذي انعقد في ٢٧ آذار/مارس، في مشروع سياسة إشراك أصحاب المصلحة التابعة لموئل الأمم المتحدة، وأوصى بأن تنظر جمعية الموئل في مشروع سياسة إشراك أصحاب المصلحة في دورتها الثانية التي ستعقد في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيو ٢٠٢٣.

الصورة: مشاهد من المنتدى العالمي الأول لأصحاب المصلحة التابع لموئل الأمم المتحدة، مايو/أيار ٢٠١٩. المصدر: موئل الأمم المتحدة.

الاستيلاء على أراضي كشمير الواقعة تحت الاحتلال الهندي

نزح الأراضي والاحتلال غير المشروع للأراضي والاستيلاء على الممتلكات وتدميرها

صعدت السلطات الهندية الجهود المبذولة لتجريد قوة المسلمين الهيكلية/البنوية في كشمير الخاضعة للإدارة الهندية (IAK) وذلك وفقاً للجهود المستمرة لتعزيز التغيير الديموغرافي القسري والمحو الثقافي للمسلمين. أجبرت سلطات الاحتلال الهندية المسلمين المحليين على الهجرة الخارجية، وهجرة الهندوس غير المحليين، ووسعت الاستعمار الاستيطاني الهندوسي. وقد كثفت هذه العملية منذ تحركات الهند الأحادية الجانب للقضاء على الحقوق الأساسية التي تحمي الوحدة الاقتصادية والثقافية لكشمير IAK، وتفكك كشمير (تفصل بين مناطق الإقليم) وإعادة تصنيف مناطق جامو وكشمير المحتلة على أنها إقليم اتحادي.



منذ شهر آب/أغسطس ٢٠١٩، أفادت التقارير أن أكثر من مليون شخص حصل على حق التصويت في جامو وكشمير لأول مرة. ٩٦٪ منهم هندوس. مع إجمالي عدد سكان جامو

وكشمير البالغ حوالي ١٣ مليون نسمة، تظهر السجلات الرسمية أن من بين ما يزيد عن المليون ناخب الجدد، ٦٩٨,٨٠٠ فرد حصل على شهادات الإقامة اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، بما في ذلك ٧,٣٤٦ بيروقراطياً هندياً وضباطاً في الجيش (من المحتمل أن يكون العديد منهم مسؤولين عن جرائم وحشية في الأراضي المحتلة).

في ١٨ أيار/مايو ٢٠٢٠، فرضت الحكومة الهندية قواعد (إجراءات) منح جامو وكشمير لشهادة الإقامة في انتهاك للحقوق التاريخية المكفولة اسماً بموجب المعاهدة والدستور والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. هذا التشريع غير القانوني الجديد قلل من حقوق سكان كشمير IAK التاريخية في الوصول إلى فرص العمل والتعليم وحقوقهم في الملكية العقارية في كشمير IAK، وهو عنصر أساسي في العديد من السياسات التي تضمن عدم التمكين الاقتصادي والسياسي للمسلمين والتغيير الديموغرافي القسري عبر كشمير الخاضعة للإدارة الهندية.

في كشمير، صادرت سلطات الاحتلال الهندي ممتلكات خاصة بملايين الدولارات الأمريكية بحجة إجراءات مكافحة الإرهاب. أعلنت إدارة جامو وكشمير التابعة للاحتلال الهندي (JKA) مؤخراً عن قواعد جديدة لمنح الأراضي تسمح بنزع ملكية الشركات المحلية من الأراضي الخاضعة لعقود إيجار طويلة الأجل بما يتعارض مع العرف ومع هدف هذه العقود. وتهدف هذه الإجراءات إلى تيسير إعادة توزيع حقوق الملكية العقارية القيمة على غير السكان المحليين.

كما كشفت الإدارة الهندية عن خطط لإنشاء قاعدة بيانات للعائلات الكشميرية في الإقليم، مما يزيد من المخاوف الجديدة بشأن المراقبة والإسكات والانتقام والقمع العابر للحدود. وخالف مجلس الأوقاف في جامو وكشمير الذي تديره الدولة الهندية (لممتلكات الأوقاف الإسلامية) العادات القديمة من خلال نزع ملكية لجان الضريح والمساجد المحلية والمجتمعية، ووضع المؤسسات الثقافية والدينية الإسلامية تحت الحكم المباشر لسلطة الدولة المحتلة.

في آذار/مارس ٢٠٢٣، وكالة التحقيق الحكومية (SIA) لإدارة جامو وكشمير التابعة للاحتلال الهندي (JKA) داهمت ثمانية مواقع في جامو وكشمير فيما يتعلق بقضية مكافحة الإرهاب التي أعدت في وقت سابق من العام ضد مولوي سرجان بركاتي، وجه الاحتجاجات في عام ٢٠١٦، بزعم التحقيق في جمع الأموال وإلقاء خطابات معادة القومية. كان بركاتي أيضاً واحداً من العديد من علماء الدين الكشميريين المستهدفين في حملة متصاعدة ضد الفكر الديني المستقل والمعارضة في كشمير IAK والتي بدأت في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. واعتقلت السلطات الهندية بعض الأفراد البارزين الذين تم الإبلاغ عن أسماهم علناً والعديد من الآخرين الذين لم يتم الإبلاغ عنهم علناً أو توجيه اتهامات رسمية إليهم. تم القبض على الذين تم الإبلاغ عنهم علناً وهم علماء من منظمات مدنية مثل تحريك صوت الأولياء وجمعية أهل الحديث وجماعة كشمير الإسلامية (JeI)، بالإضافة إلى سرجان بركاتي.

في حملة موسعة من العقوبات الجماعية والأعمال الانتقامية ضد الكشميريين بسبب القوى المعارضة، واصلت السلطات الهندية في تصعيد عمليات النزح القسري للممتلكات الخاصة. كان احد الاهداف الرئيسية لتلك الحملة هي منظمة المجتمع المدني الإسلامية الاجتماعية والدينية الرائدة في كشمير IAK، الجماعة الإسلامية جامو وكشمير (التي تأسست عام ١٩٥٣ وحظرتها السلطات الهندية في شباط/فبراير ٢٠١٩) والأفراد المرتبطين بها. ادعى ناطق لسان لوكالة التحقيق الحكومية (SIA) أن ممتلكات جماعة كشمير الإسلامية JeI تم إغلاقها كجزء من الجهود الرامية إلى قطع الامدادات المالية للأنشطة الانفصالية وتفكيك النظام الإيكولوجي لعناصر معادة القومية والشبكات الإرهابية المعادية لسيادة الهند [تمت إضافة مائل]. وقد جرّمت السلطات الهندية الأفراد والمنظمات التي سعت إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية في IAK، أو المعارضين لـ IAK، باعتبارهم انفصاليين

ومناهضين للدولة. تدعي الدولة الهندية أن الوضع في كشمير IAK عادي (وليس الواقع ان هناك قمع وانتهاكات جسيمة مستمرة) وأن IAK جزء لا يتجزأ من الهند (وليست أرض محتلة). يبسر هذا النهج الخطابي استخدام الدولة الهندية لقوانين مكافحة الإرهاب والسلامة العامة لاضطهاد وتعزيز انتهاكاتها مع الإفلات من العقاب في كشمير IAK من خلال تحويل جرائمها إلى قانون وتحويل المقاومة المشروعة للكشميريين إلى نشاط إجرامي.

استعادة اراضي الدولة

كما كثفت إدارة جامو وكشمير التابعة للاحتلال الهندي JKA حملة مستمرة لمصادرة الممتلكات الجماعية في كشمير IAK بحجة استعادة أراضي الدولة.

في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، سكرتير مفوض الحكومة، لإدارة الإيرادات، فيجاي كومار بـضوري (IAS) أصدر تعميمًا يأمر نواب المفوضين بإزالة جميع التعديلات على أراضي الدولة، بما في ذلك أرض روشني (أراضي الدولة المبيعة لأصحاب القطع الخاص بموجب قانون عام ٢٠٠١) وأيضا أرض خاتشاري (الرعي) (المتاحة لصغار ملاك الأراضي من خلال قانون وسياسة طويلة الامد) بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، رفضت المحكمة العليا في الهند إصدار وقف تنفيذ التعميم، وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ طردت الالتماسات ذات الصلة. في حين وصفت السلطات الهندية هذه الجهود بأنها جهود «لمكافحة الفساد» تستهدف ذوي السلطة والصلة السياسية، إلا أنها إلى حد كبير مصادرة جماعية للممتلكات الخاصة المكتسبة التي يملكها صغار ملاك الأراضي. يعد امر الذي اصدر في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ استمرار وتوسيع للجهود المبذولة لمصادرة الأراضي ونزع ملكية السكان المحليين وتقويضهم وتحويل ملكية الأراضي بشكل جذري في كشمير IAK التي تقوم بها السلطات الهندية منذ آب/أغسطس ٢٠١٩.

في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، تمت مصادرة ٣٠٠ كنال من الاراضي المزعومة للدولة في كوبرا وبارامولا وشوبيان وبودجام. (الكنال الواحد تعادل ٠,١٢٥ فدان أو ٠,٥ هكتار) وكمية كبيرة من الأراضي في كشمير IAK. في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، ما يزيد عن ٢٣٠٠ كنال من الأراضي المزعومة للدولة تمت مصادرتها في بانديپورا وغانديبال. ووفقا لإحدى القوانين، حتى مكتب مجموعة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في سريناغار مدرج على أنه موجود في أراضي الدولة، ويفترض أنه خاضع للمصادرة في حملات مكافحة التعدي الحالية.

تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٦٠٪ من أراضي الدولة في منطقة أنانتناغ محتلة حاليًا لأسباب متنوعة، بما في ذلك المدارس والمكاتب الحكومية وأراضي الزراعة. وقد سرع المسؤولون الهنود حملة الاستحواذ وأشاروا إلى أنهم سيسلمون حتى يتم استرداد جميع أراضي الدولة.

قواعد جديدة لمنح الاراضي

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، قررت إدارة جامو وكشمير التابعة للاحتلال الهندي JKA ان يسلم جميع مستأجري الأراضي المملوكة للحكومة، ممتلكاتهم المؤجرة إلى سلطات الاحتلال أو مواجهة الإخلاء/الطرد. قديما، قدمت ولاية جامو وكشمير عقود إيجار طويلة الأجل للمؤسسات الزراعية والتجارية. وقد توقعت جميع الأطراف المالكة تجديد عقود الإيجار عند انتهاء صلاحيتها كالمعتاد. ولكن، أدى إلغاء الإدارة لعقود الإيجار هذه إلى نزع الملكية وتعطيل شديد لسبل المعيشة في كشمير.

في عام ٢٠١٩، رفضت الإدارة تجديد عقود إيجار الأراضي التقليدية. وبدلاً من ذلك، اصدرت الإدارة الهندية امرا بإعادة الأرض إلى الدولة حتى تتمكن من بيع حقوق الأراضي بالمزاد عبر الإنترنت.

وهذا يمثل تغييرا جوهريا وذو اهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة في سياسات الأراضي. حيث يواجه أصحاب الأعمال، وخاصة في صناعة السياحة، مصادرة بنيتهم التحتية وإغلاق أعمالهم، حيث تُبنى معظم المرافق السياحية على أراضٍ مستأجرة. وتعمل العديد من المؤسسات التعليمية أيضا على أراضٍ مستأجرة ومن المحتمل أن تتأثر. قد تتسبب القواعد الجديدة في تغيير الملكية في أجزاء كبيرة من كشمير IAK، بما في ذلك كل مدينة غولمارغ وأجزاء من سريناغار و بهلغام وپاتنتيوت.

يمكن الآن تأجير الأرض للأجانب. وتماشياً مع ممارسة إدارة جامو وكشمير التابعة للاحتلال الهندي JKA الأخيرة، ويتوقع اهالي كشمير أن الغرض من القواعد الجديدة هو منح حقوق ملكية الأراضي للهندوس الهنود، لا سيما أولئك المتحالفين مع حزب بهاراتيا جوناتا الوطني الهندوسي الحاكم (BJP).

الملاحظات الختامية

إن عمليات نزع الملكية، ونقل السكان والتحكم الديموغرافي وعمليات الاستعمار في كشمير ليست فريدة من نوعها. فقد لاحظت الأدبيات الأخيرة الصلة بين كل من هدم منازل المسلمين في الهند بموافقة الدولة، فضلاً عن التشابه مع ممارسات إسرائيل - حليف الهند الاستراتيجي - في جميع أنحاء فلسطين. وتتراوح التكتيكات الإسرائيلية التي تبنتها الهند بين الاضطهاد المادي للمدنيين المطالبين الأصليين بحقوق تقرير المصير، واسترداد أراضي الدولة خارج

نطاق ولاية الاحتلال، واستخدام الأدلة السرية في محاكم السلطة القائمة بالاحتلال. والجدير بالذكر أن هذه الممارسة العقابية غير المبررة تشمل احتجاز جثث المدنيين الكشميريين الذين قتلتهم القوات الهندية خارج نطاق القضاء ووصفتهم بـ الإرهابيين (بدأت في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ بذريعة كوفيد-١٩)، و/أو دفن الضحايا سراً في أماكن بعيدة.

ويدعو تقاسم استراتيجيات وأدوات الانظمة القومية الدينية إلى التضامن والتعاون بين الشعوب المحتلة من أجل توفير سبل انتصاف مبدئية وقائمة على القانون لهذه الأشكال الشائعة من السلب والتجريد، بما في ذلك جبر الضرر الكامل للضحايا.

ولمزيد من المعلومات عن شبكة حقوق الارض والسكن:

الاخبار:

December 2022 ١٦, [Kashmir: Indian Land Law Dispossesses Locals](#)

August 2022 ٢٧, [Pakistan: Mixed Mitigation Governance Record](#)

June 2022 ١٣, [Anti-Muslim India Gov't. Razes Homes](#)

January 2022 ٠٣, [Kashmir Land Case: 'Property a Constitutional Right](#)

November 2021 ٢٥, [India Uses Israeli Silencing Tactic in Kashmir](#)

December 2020 ٣١, [Kashmiris Evicted amid anti-Muslim Crackdown](#)

October 2020 ٢٨, [India Govt. Reverses Kashmir Land Reform](#)

ادخالات قاعدة البيانات الخاصة بالانتهاكات

٢٠٢٣/٠١/١٠, [Usman Gulzar Wani home](#)

٢٠٢٣/٠١/٠٧, [Multiple JeI properties](#)

٢٠٢٢/١٢/٢٤, [properties ١٩](#)

٢٠٢٢/١٢/١٩, [Khushipora, Shalateng](#)

٢٠٢٢/١٢/١٦, [More JeI properties](#)

٢٠٢٢/١٢/١٠, [Ashiq Nengroo Home](#)

٢٠٢٢/١١/٢٧, [JeI properties](#)

٢٠٢٢/١١/١٠, [Shabir Shah Home](#)

٢٠٢٠/١١/١٧, [Bakarwal Forest & Gujjar](#)

٢٠٢٠/٠٥/٢٠, [Security Forces Loot, Burn](#)

٢٠٢٠/٠٥/١٩, [Nawakadal](#)

٢٠٢٠/٠٥/١١, [Beighpora Families](#)

٢٠٢٠/٠١/٠١, [st Half of 2020](#)

٢٠١٩/٠٨/١١, [Land Grab, Disempowerment](#)

١٩٩٩/٠١/٠١, [Still Displaced after 4-year Ceasefire](#)

وقد شارك مشروع كشمير للقانون والعدالة، وشبكة العمل الاستشارية لعلماء كشمير، ومشروع الجنوب: معهد القضاء على الفقر والإبادة الجماعية، أبحاثاً في إعداد هذه المقالة.

الموارد ذات الصلة: يمكن الاطلاع على الروابط المتواجدة [هنا](#) و [هنا](#) للتعرف على مزيد من المصادر الأساسية الحديثة بشأن هذه القضايا المعقدة. وهناك روابط لقائمة أكبر لأراضي الدولة موضع للاسترداد [هنا](#).

الصورة: إشعار السلطة الهندية للأرض «المستردة» على أنها «أرض الدولة» في جامو وكشمير المحتلة، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣. المصدر: [كشمير أوبزرفر](#) [Kashmir Observer](#).

الثنائية/الثنائية

الثنائية: في أبسط معانيها، الثنائية هي (١) تقسيم شيء من الناحية المفاهيمية إلى جانبين متعارضين أو متناقضين، أو حالة انقسام، أو (٢) النوعية أو حالة ازدواجية؛ أي الثنائية. بعض الثنائيات تشمل العقل والجسم، أو العقل والمادة.

الثنائية/الازدواجية الأخلاقية هو الاعتقاد بالتكامل، أو الصراع بين، المحب والحاقد. أي: الخير والشر. تشير الثنائية المسيحية إلى الاعتقاد بأن الله والخلق متميزان ومختلفان، لكنهما مترابطان من خلال رابطة غير قابلة للتجزئة. وقد أوضح Emile Durkheim أن البشرية ذات طبيعة مزدوجة، تتكون من الجسم (الفرد) والروح (الاجتماعية). وتتبنى مدرسة Dvaita Vedanta للفلسفة الهندية ثنائية بين الله والكون من خلال التنظير لوجود واقعين منفصلين. وفي اسطورة نينيتس Nenets myth، لشعوب ساموييد (سيبيريا)، يتعاون Nga Num ويتنافس مع بعضهما البعض، خلق الأرض.

الاستخدام الأكثر شيوعاً للمصطلح والأكثر صلة وارتباطاً بالبيئة والمونل يشير إلى الاعتقاد في وجود ثنائية بين الإنسان والطبيعة. هذه الثنائية، المتجذرة في الفكر اليهودي المسيحي، تتجلى في الهيمنة الاستعمارية على العالم الطبيعي وأولئك الذين يعيشون فيه. تم توطيد الفكر الاجتماعي في أوروبا في القرنين ١٦ و ١٧، والذي تبناه واعتنقه فلاسفة مثل رينيه ديكارت و إيمانويل كانت، حيث بنى الإنسان/ الطبيعة هوة ذهنية دائمة بين الإنسان والطبيعة، مما يبرر الاغتراب البشري عن العالم الطبيعي والهيمنة الهرمية عليه.

وقد ألهمت عواقب النمو السكاني واستغلال التصنيع المسرف للأرض والطبيعة مع مرور الوقت، بما في ذلك تغير المناخ، التفكير فيما وراء ثنائية الجنس البشري/الطبيعة إلى رؤى أكثر تكاملاً لمجال الحياة الذي يعتمد عليه بقاء البشرية. وقد أدى هذا إلى دعوات أكثر حداثة - بعضها يردد اصداء الثقافات الأصلية التي تعود إلى آلاف السنين - تسعى إلى تفعيل التصحيح اللازم لهذه الثنائية بين الإنسان والطبيعة باعتبارها ثنائية قديمة/ عفا عليها الزمن. ويوجد تعبير عن هذه الدعوة العاجلة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٢ حول الانسجام مع الطبيعة " Harmony with Nature" report وقرار الجمعية العامة الأخير الذي يحمل نفس الاسم.

القواعد الأمرة للقانون الدولي

Jus cogens عبارة لاتينية تعني حرفياً قانون ملزم. القاعدة الأمرة / القاعدة القطعية مصطلح إنجليزي مماثل يشير إلى بعض المبادئ الأساسية والرئيسية للقانون الدولي. وتعتبر من الناحية الهرمية معايير ذات قيمة أعلى، متميزة عن مجال قانون العقود/التعاقد بين دولة وأخرى، أو قواعد أخرى من القانون الدولي، وهي قابلة للتطبيق وقابلة للتنفيذ عالمياً.

ويرد ذكر وتدوين القواعد الأمرة في اتفاقيتي فيينا لقانون المعاهدات (VCLT) لعامي ١٩٦٩ و ١٩٨٦. وتنص المادة ٥٣/٦٤ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ على ما يلي: تكون المعاهدة باطلة إذا كانت، وقت إبرامها، تتعارض مع قاعدة أمرة/الزامية من قواعد القانون الدولي العام.

وفقاً للجنة القانون الدولي

القاعدة الأمرة/القطعية للقانون الدولي العام (*jus cogens*) هي قاعدة مقبولة ومعترف بها من قبل المجتمع الدولي للدول ككل، كقاعدة لا يسمح بأي انتقاص منها ولا يمكن تعديلها إلا بقاعدة لاحقة للقانون الدولي العام (*jus cogens*) ذات نفس الطابع.

حقوق الإنسان كقواعد أمرة

وفي إطار مبدأ أن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة، تشكل المعاهدات المتعددة الأطراف لحقوق الإنسان مصدراً للقواعد الأمرة، لا سيما أن القواعد غير قابلة للانتقاص الناشئة عن المعاهدات (انظر أدناه) مقبولة عالمياً، وتعتمدها أغلبية الدول في إطار نظام معاهدة عالمي أو إقليمي، ولا يجوز تقييدها حتى في أوقات الحرب أو غيرها من حالات الطوارئ العامة.

فيما يلي قائمة بمبادئ حقوق الإنسان والتي تتضمن التزامات القواعد الأمرة العالمية:

• الحق في الحياة (المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)

• الحق في المعاملة الإنسانية (المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ICCPR ؛ المادة ٣ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان؛ المادة ٥ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان).

• حظر القوانين الجنائية بأثر رجعي (المادة ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛ والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المادة ٧ ؛ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المادة ٩)

• حظر الإبادة الجماعية (المادة ١ من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها)

• حظر جرائم الحرب (المادة ١٤٦, ١٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة)

• حظر الرق (المادة ٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛ والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المادة ٦٤، المادة ٤ ؛ المادة ٦ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان).

• حظر التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي ؛ (المادة ٤ و ١٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ المادة ٣ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان)

• حظر السجن بسبب الديون المدنية (المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)

• حظر الجرائم ضد الإنسانية (المادة ٧ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية)

• الحق في الشخصية الاعتبارية/ القانونية (المادة ١٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛ المادة ٣ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان)

• حرية الضمير (المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛ والمادة ١٢ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان) ؛ و

الحق في تقرير المصير (على سبيل المثال، الرأي الاستشاري في الصحراء الغربية ١٩٧١، استنادا إلى سلسلة من قرارات الجمعية العمومية وممارسة الدولة لانتهاء الاستعمار).

Franck-Olivier Kaoumé

هو مدير منظمة Humanitas-Solidaris (الكاميرون) العضو في HIC ومقرها ياوندي ، الكاميرون.



Imraan Mir

من مشروع كشمير للقانون والعدالة (KLJP) ،

هو نائب رئيس ومؤسس مركز أبحاث السياسة العامة والرئيس السابق لجمعية المحكمة الصورية ، Handwara ، جامو وكشمير.

وهو المحرر السابق لمركز القانون بجامعة كشمير.



احمد منصور إسماعيل

أحمد منصور إسماعيل باحث قانوني، ومساعدة برنامج شمال إفريقيا والشرق الأوسط، في شبكة حقوق الأرض والسكن التابعة للتحالف الدولي للموئل، القاهرة، مصر.



جمال طلب العملة

جمال طلب العملة هو المدير التنفيذي لمركز أبحاث الأراضي - القدس، في فلسطين.



جوزيف شكلا

جوزيف شكلا هو منسق شبكة حقوق الأرض والسكن التابعة للائتلاف الدولي للموئل، القاهرة، مصر.



جيهان أوزنتشارشُنلُبا بايصال

باحث مستقل وعضو في مدينة اسطنبول للدفاع والدفاع عن الغابات الشمالية.

تخرجت من جامعة بوغازيسي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية (١٩٨٠)، وكتبت أطروحة الماجستير عن الحق في السكن في جامعة اسطنبول بيلجي، معهد العلوم الاجتماعية، قانون حقوق الإنسان (٢٠١٠).

عملت في الحركات الحضرية مثل حركة Imece-Society's Urbanism، ومنصة Sulukule، و Ayazma و Victims، و Istanbul City Movements.



شروق ضياء عيد

شروق ضياء عيد باحث وخريج حديث في إدارة الأعمال (إنجليزي) من جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.



هيذر العايدى

هيذر العايدى مستشارة برامج في شبكة حقوق الأرض والسكن التابعة للتحالف الدولي للموئل، القاهرة، مصر.



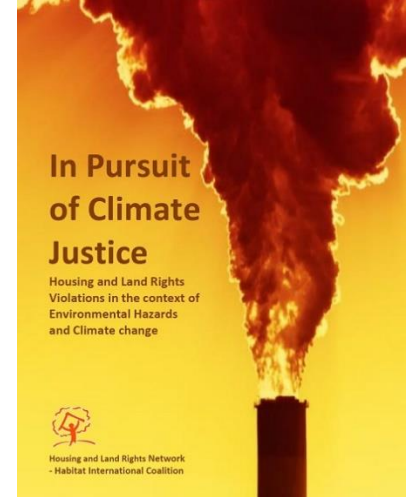
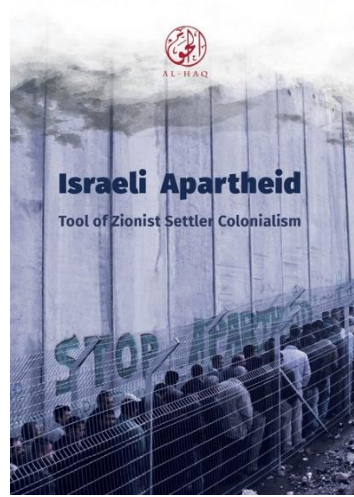
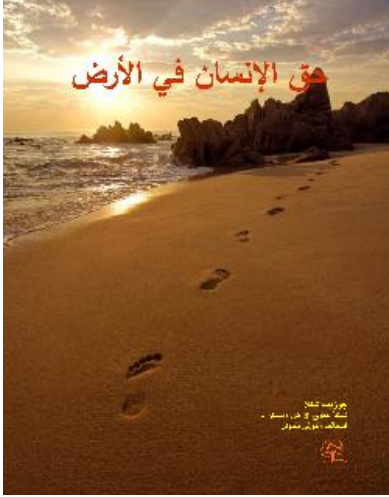
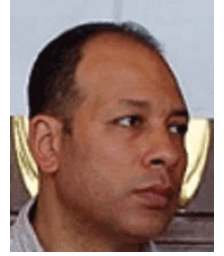
هيلي دوشنسكي

أستاذ مشارك في الأنثروبولوجيا بجامعة أوهايو (دكتوراه الأنثروبولوجيا ، جامعة هارفارد ، ٢٠٠٤). هي عالمة أنثروبولوجيا قانونية وسياسية مع تخصصات بحثية في القانون والمجتمع. العنف والحرب والسلطة ؛ دراسات السكان الأصليين ودراسات الاستيطان الاستيطاني النقدية ؛ حقوق الإنسان والعدالة الدولية ؛ والعسكرة والإفلات من العقاب في جنوب آسيا ، مع التركيز على كشمير ، وهي عضو في شبكة العمل والاستشارات لعلماء كشمير (KSCAN)



ياسر عبد القادر

ياسر عبد القادر هو مدير الأنظمة بشبكة حقوق الأرض والسكن التابعة للتحالف الدولي للموئل، القاهرة، مصر.



HIctionary



Key Habitat Terms

